الأمم المتحدة

A/79/72/Add.1–E/2024/12/Add.1

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
8 April 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والسبعون
البند 23 (أ) من القائمة الأولية*
الأنشـــطة التنفيذية من أجل التنمية: الأنشـــطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
دورة عام 2024
27 تموز/يوليه 2023 – 24 تموز/يوليه 2024
البند 7 (أ) من جدول الأعمال
الأنشـطة التنفيذية التي تضـطلع بها الأمم المتحدة في مجال التعاون الإنمائي الدولي: متابعة توصـيات الجمعية العامة والمجلس في مجال السياسات العامة

تنفيذ قرار الجمعية العامة 233/75 بشـأن الاسـتعراض الشـامل الذي يجرى كل أربع سـنوات لسـياسـة الأنشـطة التنفيذية التي تضـطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية: تمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

تقرير الأمين العام

موجز

بلغ إجمالي تمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية المخصـص للأنشـطة التنفيذية 54,5 بليون دولار في عام 2022، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 17 في المائة مقارنة بعام 2021. وبلغ التمويل الأساسي 16,5 في المائة من هذا المبلغ، إذ انخفض عن نسبة 20,9 في المائة المسجلة في عام 2021. وشكل التمويل غير الأساسي نسبة 83,5 في المائة المتبقية.

ويظهِر الاتجاه الطويل الأجل في مجال التمويل نموا قويا، حيث بلغ مجموع التمويل المقدم إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لأغراض الأنشـطة التنفيذية أكثر من الضِـعف تقريبا بالقيمة الحقيقية خلال الفترة الممتدة بين عامي 2012 و 2022. ويعزى هذا النمو في المقام الأول إلى زيادة المسـاهمات غير الأساسية، وإن كان التمويل الأساسي قد زاد بنسبة 25 في المائة خلال تلك السنوات العشر.

* A/79/50.

030524 300424 24-06412 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وانخفض تمويل صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات المخصصة بصورة مرنة بنسبة 4 في المائة في عام 2022، بعد عدة سنوات من النمو المطرد. وشكلت المساهمات المقدمة لصناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات التي تركز على التنمية نسبة 8,9 في المائة فقط من إجمالي المساهمات غير الأساسية المخصصة للأنشطة الإنمائية في عام 2022، حيث انخفضت من حصة بلغت 12,3 في المائة في عام 2021. وارتفع تمويل الصناديق المواضيعية لفرادى الوكالات للسنة السادسة على التوالي إلى مستوى قياسي بلغ 2 بليون دولار، وهو ما يمثل 4,3 في المائة من إجمالي التمويل غير الأساسي في عام 2022. ولا يزال تمويل الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة وصندوق بناء السلام يقل بكثير عن الغايات المحددة في اتفاق التمويل، على الرغم من أن الأول تلقى 56 مليون دولار من المساهمات في عام 2023، مما يمثل زيادة عن مبلغ 20 مليون دولار المسجل في عام 2022.

وأصبح جهاز الأمم المتحدة الإنمائي يعتمد بشكل متزايد على عدد صغير من المساهمين في عام 2022، حيث يقدم أكبر 3 مساهمين حكوميين وحدهم 42 في المائة من إجمالي التمويل، ويقدم أكبر 10 مساهمين 60 في المائة، مقارنة بـ 38 في المائة و 56 في المائة في عام 2021، على التوالي. وباستثناء أكبر 10 مساهمين حكوميين، انخفض التمويل المقدم من الحكومات بنسبة 7,5 في المائة من عام 2021 إلى عام 2022.

ومما يبعث على الأمل حدوث زيادة في التمويل الوارد من بعض المصادر غير الحكومية. وارتفع تمويل القطاع الخاص بشكل ملحوظ للعام الثاني على التوالي ليصل إلى ما يقرب من 4 بلايين دولار في عام 2022، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 63 في المائة منذ عام 2020. وبالإضافة إلى ذلك، زادت المساهمات المقدمة من المؤسسات المالية الدولية بقدر كبير لتتجاوز 2 بليون دولار في عام 2022، أي أكثر من ثلاثة أضعاف المقدار الوارد في عام 2020.

وزادت الأمم المتحدة في أنشطتها التنفيذية بمقدار 6 بلايين دولار في عام 2022، ليتجاوز مجموعها 51 بليون دولار، تم إنفاق حوالي 80 في المائة منها على المستوى القطري. ويعزى كل هذا النمو تقريبا إلى زيادة بنسبة 23 في المائة في الإنفاق على الأنشطة الإنسانية مقارنة بعام 2021، في حين أن الإنفاق على الأنشطة الإنمائية لم يزد إلا بنسبة 1 في المائة.

وتجاوز الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالقضاء على الجوع الهدف 16 المتعلق بالسلام والعدل والمؤسسات القوية باعتباره الغاية الأكثر استهدافا لأنشطة الأمم المتحدة من حيث المنظور المالي. ويعد الهدف 3 المتعلق بمعالجة الصحة والرفاه الغاية الثالثة الأكثر استهدافا.

وحدثت زيادة في الموارد المخصصة للأنشطة التنفيذية في البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، ولا سيما في الدول الجزرية الصغيرة النامية، حيث زاد الإنفاق بنسبة 71 في المائة في عام 2022 عما كان عليه في عام 2018. كما إن تخصيص الموارد يركز بقوة على عدد صغير من البلدان، إذ استأثر 13 بلدا من أكبر البلدان المستفيدة من البرامج في عام 2022 بنسبة 50 في المائة من إجمالي الإنفاق على المستوى القطري. وعلى النقيض من ذلك، كان نصيب 62 بلدا مجتمعةً من البلدان المستفيدة من البرامج نسبةَ 2,3 في المائة فقط من مجموع النفقات.

الاتجاهات الرئيسية

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2024.

وتقدَّم هذه الإضافة عملا بقرار الجمعية العامة 233/75 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. ويتضمن القرار 233/75 توصيات مفصلة بشأن تمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وتقدِّم هذه الإضافة لمحةً عامة عن أحدث البيانات والاتجاهات، مع التركيز على عام 2022[أ] ومع أخذ التوصيات المتعلقة بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات في الاعتبار. ما لم يشر إلى خلاف ذلك، فإن مصدر البيانات المالية هو مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، وهي تمتثل لمعايير البيانات المطلوبة لأغراض الإبلاغ عن البيانات المالية على نطاق منظومة الأمم المتحدة[ب]. وتكمل هذه الوثيقة الفصلَ الرابع من تقرير الأمين العام عن تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات (A/79/72-E/2024/12). وترد جداول بيانات مفصلة عن التمويل حسب الكيان والجهة المساهمة والبلد المتلقي ونوع التمويل (الأساسي، وغير الأساسي، والجماعي، وما إلى ذلك) في مرفق إحصائي متاح على الإنترنت[ج].

(أ) تشمل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية كلا من الأنشطة المتصلة بالتنمية في الأجل الطويل، وكذلك الأنشطة التي تركز على المساعدة الإنسانية في الأجل القصير.

(ب) انظر https://unsceb.org/data-standards-united-nations-system-wide-reporting-financial-data.

(ج) انظر https://ecosoc.un.org/en/what-we-do/oas-qcpr/quick-links/2024-secretary-generals-report-implementation-qcpr.

أولا - مقدمة

1 - يعد اتفاق التمويل لعام 2019 بين مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والدول الأعضاء عنصرا أساسيا في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. فهو يرتكز على تفاهم متبادل مفاده أن تمكين الأمم المتحدة من تقديم دعم فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 يستلزم إجراء تغييرات كبيرة في التمويل. ويهدف ميثاق التمويل إلى تحويل التمويل نحو موارد أعلى جودة من شأنها أن تمكن الأمم المتحدة من الاستجابة بطرق متكاملة ومرنة وديناميكية لتطلعات الدول الأعضاء وأولوياتها، بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وكان من المقرر دعم هذه العملية بإجراءات مكرسة لبناء الثقة وبث الطمأنينة فيما بين الدول الأعضاء وكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتعزيز الحجة المؤيدة لتلك الترتيبات التمويلية بالاعتماد على منظومة إنمائية أكثر تعاونا وفعالية وكفاءة وشفافية وخضوعا للمساءلة.

2 - وبعد مرور خمس سنوات عن اعتماد اتفاق التمويل، فإن التقدم المحرز نحو تحقيق التزاماته وغاياته اتسم بالتفاوت. ويبين هذا التقرير أن اجتذاب تمويل عالي الجودة لا يزال يطرح تحديا رئيسيا أمام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وقد وضع ميثاق تمويل جديد وطموح تقلّ جوانبه التقنية وتزيد سماته الاستراتيجية. ويؤمل أن يحظى الاتفاق الجديد باهتمام كبار صانعي القرار وأن يشجع على زيادة الوعي والتأييد على الصعيد القطري ولدى مجالس الإدارة على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ولا تزال معالجة الاختلال المتفاقم بين الموارد الأساسية وغير الأساسية تشكل أولوية خاصة في اتفاق التمويل الجديد. ويستدعي ذلك تشديد المحاسبة بشأن النتائج من جانب منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، فضلا عن الالتزام بزيادة المساهمات، بما يتماشى مع الأولويات الوطنية وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

ثانيا - تمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

ألف - نوعية التمويل وكميته

3 - بلغ إجمالي تمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية المخصص للأنشطة التنفيذية 54,5 بليون دولار في عام 2022، وهو ما يمثل زيادة قدرها 8 بلايين دولار، أي بنسبة 17 في المائة مقارنة بعام 2021. ويمكن أن تعزى هذه الزيادة في التمويل بكاملها إلى نمو التمويل غير الأساسي، وبشكل أكثر تحديدا، إلى زيادة في التمويل غير الأساسي المخصص لمشاريع وبرامج محددة[1].

4 - ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية هي أكبر قناة منفردة لتقديم المعونة المتعددة الأطراف، إذا ما احتُسبت التدفقات الأساسية وغير الأساسية معاً، وهو ما يمثل نحو ثلث جميع المدفوعات المقدمة من المنظمات المتعددة الأطراف. ويبين الشكل 1 القنوات الرئيسية لتدفقات المعونة المتعددة الأطراف التي مثلت مجتمعةً نسبة 47 في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية في عام 2022.

(1) الموارد غير الأساسية هي أموال تخصصها الجهة المساهمة لأغراض و/أو مواقع محددة.

الشكل 1

القنوات الرئيسية للمعونة المتعددة الأطراف، بما في ذلك التدفقات الأساسية وغير الأساسية، 2022

(تشمل التدفقات الأساسية وغير الأساسية)

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

5 - ومن بين جميع القنوات الرئيسية للمعونة المتعددة الأطراف، تُعتبر منظومة الأمم المتحدة الإنمائية قناة المعونة الوحيدة التي يقل ما يرد إليها من موارد أساسية عما تتلقاه من موارد غير أساسية. وليست الموارد الأساسية مخصصة لبرامج محددة، مما يمكن كيانات الأمم المتحدة من التصرف بصورة مرنة واستراتيجية لتحقيق أهداف خطتها الاستراتيجية والاستجابة بسرعة لاحتياجات البلد. وتشير تعليقات الحكومات[2] أيضا إلى أن المشاريع الممولة من الموارد الأساسية يرجح أن تكون أكثر اتساقا مع الاحتياجات والأولويات الوطنية. فقد أشارت نسبة تقارب 76 في المائة من الحكومات إلى أن المشاريع الممولة من الموارد الأساسية تتماشى بشكل وثيق مع احتياجاتها وأولوياتها، مقارنة بنسبة 70 في المائة حين يتعلق الأمر بمشاريع ممولة من الموارد غير الأساسية.

6 - ويبين الشكل 2 الاتجاه الطويل الأجل للتمويل الأساسي وغير الأساسي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويبين الشكل 2 أن نموا قويا حدث في كمية تمويل المنظومة بين عامي 2012 و 2022، حيث زاد إجمالي التمويل بأكثر من الضعف بالقيمة الحقيقية[3] خلال تلك الفترة الممتدة 10 سنوات (زيادة بنسبة 110 في المائة). واتخذ معظم النمو شكل الموارد غير الأساسية، التي زادت بنسبة 142 في المائة، بينما زادت المساهمات الأساسية بنسبة 25 في المائة.

(2) حسب الدراسة الاستقصائية لعام 2023، التي أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للحكومات في أواخر عام 2023 وأوائل عام 2024.

(3) مع مراعاة تقلب أسعار الصرف.

الشكل 2

الاتجاهات المشهودة في تدفقات التمويل الأساسي وغير الأساسي، 2012–2022

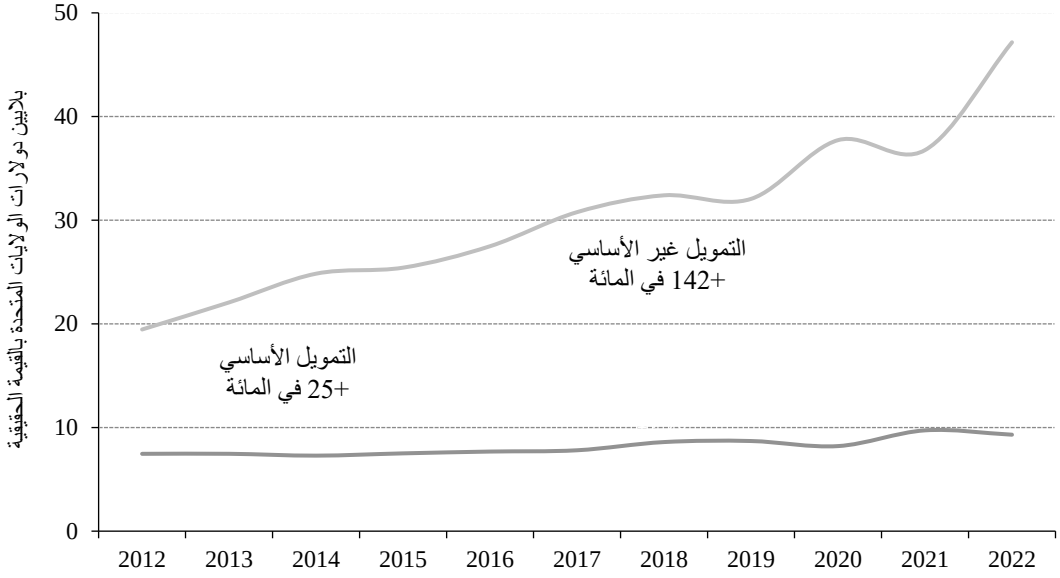

المصدر: مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، 2024.

7 - وعندما يمثل التمويل غير الأساسي نسبة عالية من التمويل الإجمالي، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تجزئة الموارد، خاصة إذا كانت الموارد غير الأساسية مخصصة بدقة لمشاريع محددة. و يمكن أيضا أن تشجع النسبُ العالية من التمويل غير الأساسي ثقافةً تجعل كيانات الأمم المتحدة تتنافس على موارد المانحين. وتشاطر الحكومات المنسقين المقيمين الرأي القائل أن التنافس على الأموال يمثل إحدى المشاكل القائمة. وفي عام 2023، أشار ما نسبته 64 في المائة من الحكومات إلى أن كيانات الأمم المتحدة تتنافس على أموال المانحين بقدر يتراوح بين الاعتدال والشدة. وذكر نحو 58 في المائة من الحكومات التي تساهم بأموال أنها لم تلاحظ أي تحسن من حيث تنافس الكيانات على التمويل المقدم من الجهات المانحة منذ ما قبل الإصلاح الأخير الذي شهدته منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

8 - ويمكن أن يساعد الاشتراك في تعبئة الموارد فيما بين كيانات الأمم المتحدة ومشاركتها في المزيد من الأنشطة المشتركة على الحد من التنافس على الأموال فيما بين الكيانات. وقد أفاد نحو 45 في المائة من المنسقين المقيمين عن تزايد التعبئة المشتركة للموارد على نطاق أفرقة الأمم المتحدة القطرية، بسبل منها الاعتماد على الموارد المتاحة من صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات.

9 - ويشكل التمويل المقدم من جهة مانحة واحدة والتمويل الخاص بمشاريع وبرامج بعينها غالبية المساهمات غير الأساسية المقدمة إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في عام 2022، إذ بلغ قدره 45,6 بليون دولار (انظر الشكل 3). وشكل ذلك نسبة 74 في المائة من التمويل غير الأساسي المقدم في عام 2022، مرتفعا من نسبة 68 في المائة المسجلة في عام 2021.

الشكل 3

الأحجام النسبية لأنواع التمويل غير الأساسي المقدم في شكل مساهمات في عام 2022

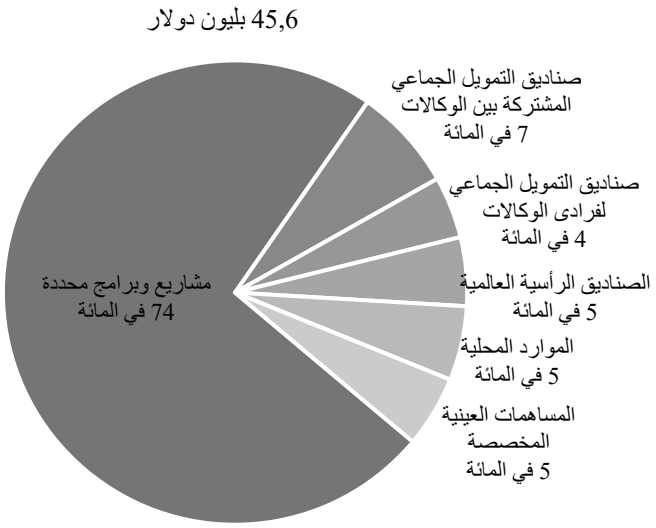

المصدر: مجلس الرؤساء التنفيذيين، 2024.

10 - ويشمل الشكل الوارد أعلاه شكلين من طرائق التمويل الجماعي المختلط[4]، وهما صناديق التمويل الجماعي والصناديق المواضيعية لفرادى الوكالات[5]. وشكلت المساهمات في هذه الصناديق المجمعة نسبة 11,5 في المائة من جميع المساهمات غير الأساسية في عام 2022، بانخفاض طفيف عن نسبة 12,5 في المائة المسجلة في عام 2021.

11 - وشكلت الموارد الواردة عن طريق الصناديق العالمية نسبة 5 في المائة من إجمالي التمويل غير الأساسي في عام 2022. وتركز هذه الصناديق "رأسيا" على مسائل أو مواضيع محددة، وهي تكتسي طابعا خاصا لأنها لا تدار مباشرة من قبل كيان الأمم المتحدة الذي توجه الموارد عن طريقه[6]. وعادة ما تكون لها ترتيباتها الخاصة من حيث الإدارة والوصاية والسياسات والبرامج. ولذلك، فعندما توجه هذه الموارد إلى الأمم المتحدة، فإنها تخصص عموما بدقة لأغراض محددة.

12 - وتشير الموارد المحلية إلى المساهمات المقدمة من الحكومات المضيفة دعما للأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في بلدانها. وفي عام 2022، شكل هذا النوع من التمويل نسبة 5 في المائة من إجمالي التمويل غير الأساسي. كما شكلت المساهمات العينية، وهي شكل آخر من أشكال التمويل المخصص، نسبة 5 في المائة من المساهمات غير الأساسية في عام 2022.

(4) المساهمات المختلطة في آليات التمويل المتعددة الكيانات، غير المخصصة لكيان معين؛ ويتولى مدير صندوق الأمم المتحدة الاحتفاظ بالأموال، وتتولى آلية إدارية تقودها الأمم المتحدة تخصيص الأموال.

(5) والصناديق المواضيعية لفرادى الوكالات هي صناديق مختلطة تكرس بمرونة وتدعم النتائج الرفيعة المستوى على الصعد القطري والإقليمي والعالمي.

(6) ينبغي عدم الخلط بينها وبين صناديق التمويل الجماعي العالمية، وهي آليات يديرها كيان تابع للأمم المتحدة.

13 - ويبين الشكل 4 أحدث اتجاهات الأنواع الرئيسية للتمويل الأساسي وغير الأساسي الذي تلقته منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويبرز هذا الشكل أن الزيادة في التمويل بين عامي 2021 و 2022 تعود بأكملها تقريبا إلى الزيادة في التمويل الخاص بمشاريع وبرامج محددة. وظهر أيضا نمو في التمويل المخصص بمرونة والمقدم للصناديق المواضيعية لفرادى الوكالات[7]، وإن كان ذلك انطلاقا من خط أساس أدنى بكثير. ومن ناحية أخرى، ظل التمويل الأساسي الطوعي راكدا إلى حد كبير، حيث لم يتجاوز نموه بالقيمة الحقيقية نسبة 4 في المائة منذ عام 2018. وقد جعل ذلك التمويل الأساسي الطوعي يمثل 12 في المائة فقط من إجمالي المساهمات الطوعية في عام 2022.

الشكل 4

الاتجاهات المشهودة في أنواع التمويل الأساسي وغير الأساسي، 2018-2022

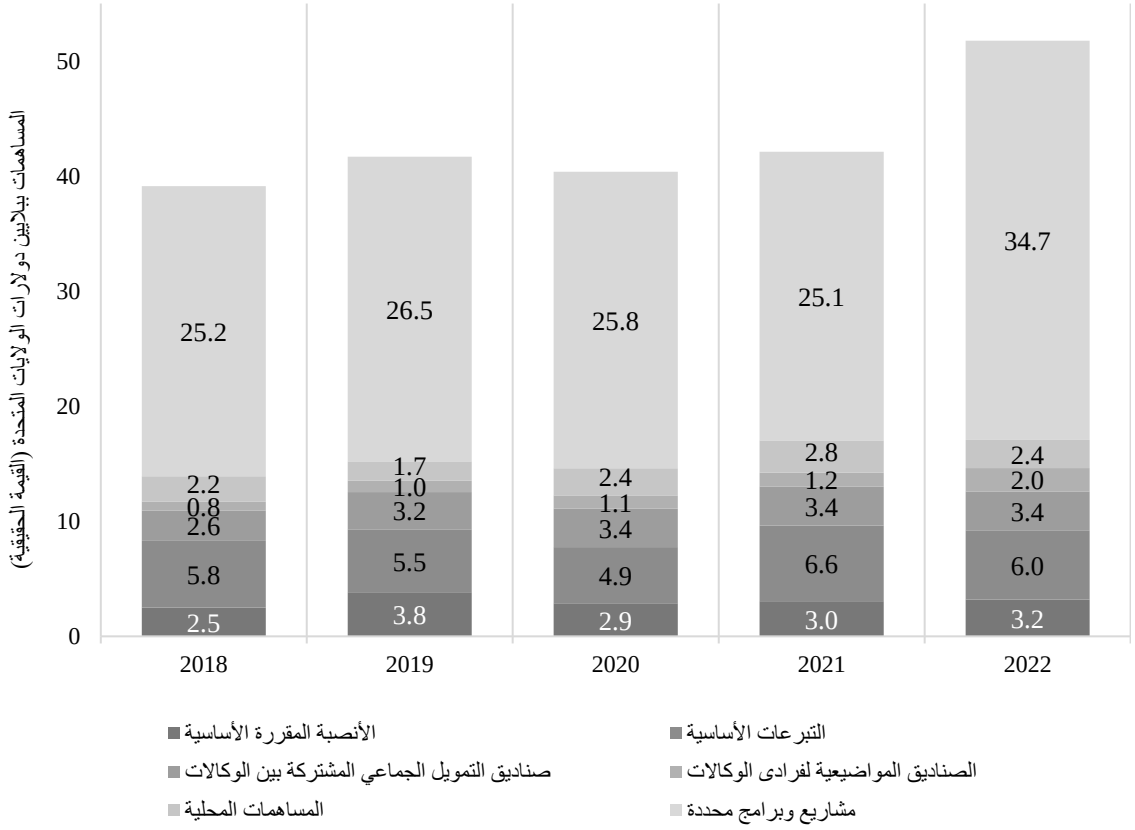

المصدر: مجلس الرؤساء التنفيذيين، 2024.

14 - بعد فترة من النمو المطرد، انخفضت المساهمات المقدمة لصناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات بنسبة 4 في المائة، لتصل إلى 3,3 بلايين دولار في عام 2022. وعندما تمول صناديق التمويل

(7) تعتبر الصناديق المواضيعية لفرادى الوكالات آلية مرنة من آليات التمويل الجماعي، التي تخصص فيها الأموال لتحقيق نتائج رفيعة المستوى في إطار الخطة الاستراتيجية لكل كيان، ولكنها غير مخصصة بخلاف ذلك.

الجماعي تمويلا كافيا، فإنها تحقق وفورات الحجم وتكون بمثابة أدوات رئيسية تمكن من التحول من العزلة المجزأة والجامدة إلى العمل المتكامل والمنسق.

15 - وقد شكلت صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات المخصصة للبرامج الإنمائية[8] 39 في المائة من إجمالي المساهمات البالغة 3,3 بلايين دولار المقدمة لصناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات في عام 2022. وبناء على ذلك، ذهبت النسبة المتبقية البالغة 61 في المائة من المساهمات إلى الصناديق الإنسانية. وخلافا لنمط تمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بوجه عام، فإن المساهمات المالية المقدمة لصناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات التي تركز على التنمية تزايدت بوتيرة أسرع من المساهمات المقدمة لصناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات المخصصة للعمل الإنساني بين عامي 2015 و 2021 (انظر الشكل 5). وفي عام 2021، تم توجيه 12,3 في المائة من إجمالي التمويل غير الأساسي للأنشطة الإنمائية عن طريق صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات، مما تجاوز هدف اتفاق التمويل المحدد في 10 في المائة. ومع ذلك، ففي عام 2022، انخفضت المساهمات في صناديق التمويل الجماعي الإنمائي المشتركة بين الوكالات بنسبة 22 في المائة، وهو ما يمثل 8,9 في المائة من إجمالي التمويل غير الأساسي المخصص للتنمية.

الشكل 5

اتجاه التمويل المقدم إلى صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات بالقيمة الحقيقية، 2012-2022

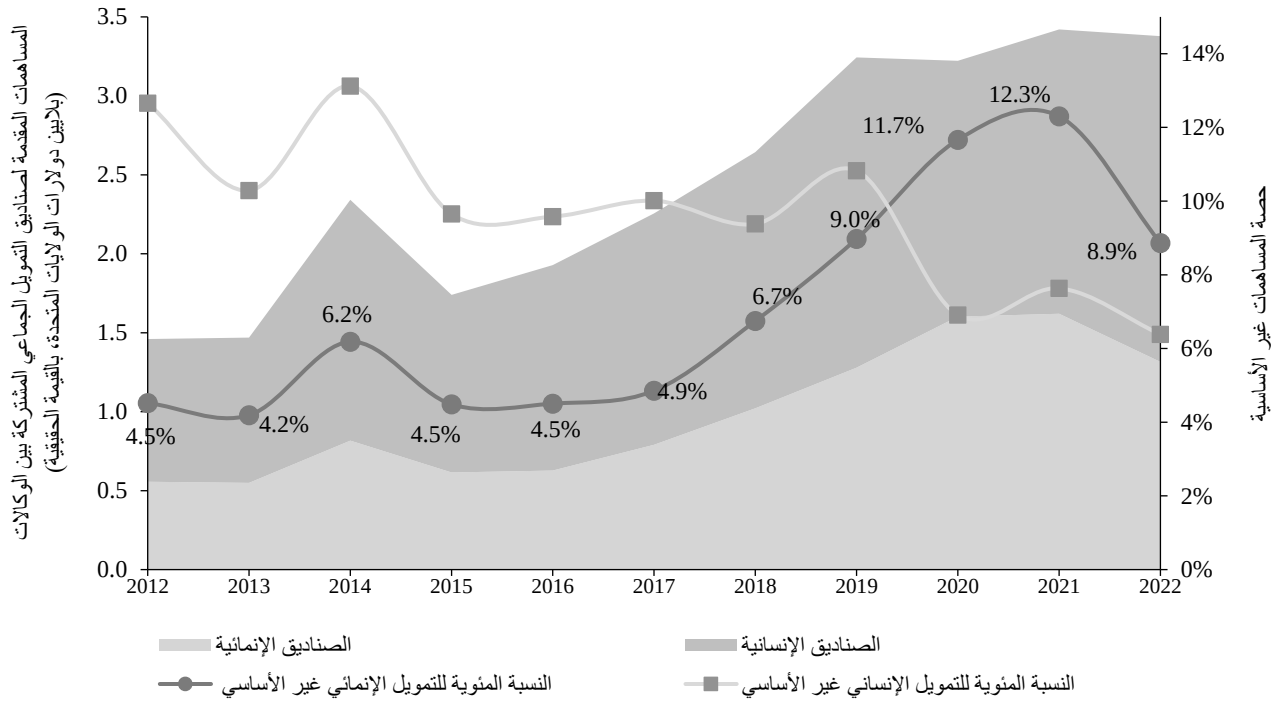

المصدر: قاعدة بيانات صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة، 2024؛ ومجلس الرؤساء التنفيذيين، 2024.

(8) بما في ذلك صناديق المناخ والبيئة، وكذلك صناديق السلام وعمليات الانتقال.

16 - وعلى الرغم من انخفاض المساهمات في صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات في عام 2022، فإن من الممكن ملاحظة توسع في قاعدة التمويل. فقد ساهم ما مجموعه 29 دولة عضوا بما لا يقل عن 1 مليون دولار في صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات في عام 2022، منها 9 دول ساهمت بأكثر من 100 مليون دولار، مقارنة بـ 27 دولة عضوا و 7 دول أعضاء، على التوالي، في عام 2021. وتعود إلى أكبر خمس جهات مانحة نسبة 58 في المائة من إجمالي التمويل المقدم لصناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات في عام 2022، مقارنة بنسبة 64 في المائة في عام 2021، و 72 في المائة في عام 2019. ومع ذلك، فإن ذلك يعد أيضا نتيجة لانخفاض التمويل المقدم من بعض أكبر المساهمين، الذي أدى إلى الانخفاض العام في المساهمات في عام 2022. ويبين الشكل 6 أكبر المساهمين في صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات في عام 2022.

الشكل 6

أكبر المساهمين في صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات في عام 2022

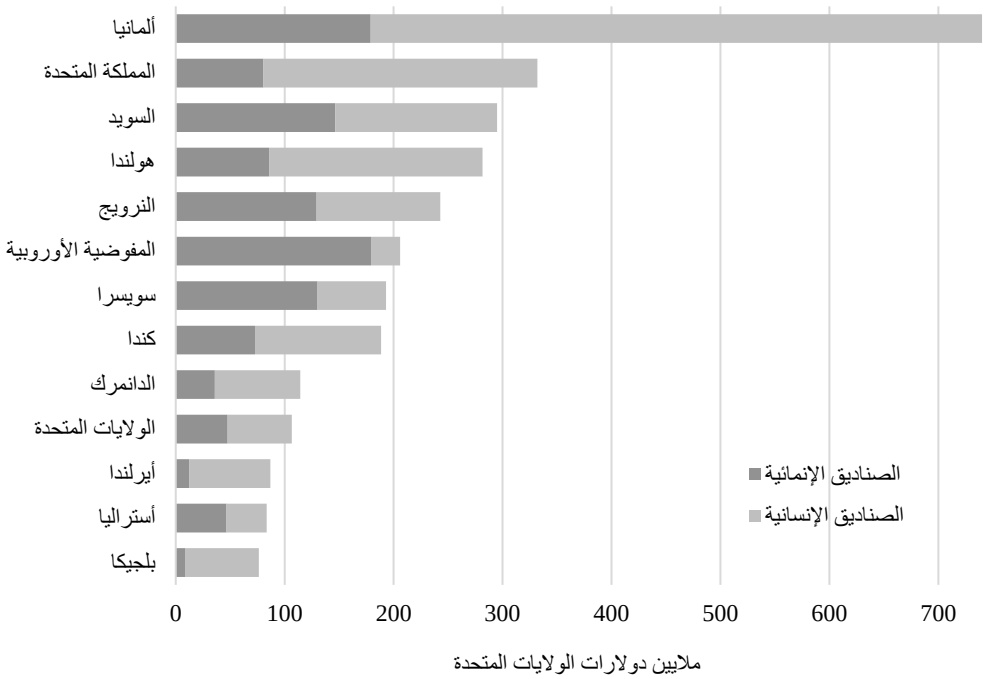

المصدر: قاعدة بيانات صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة، 2024؛ ومجلس الرؤساء التنفيذيين، 2024.

17 - وخلال الدورة الحالية للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، أُحرز تقدم كبير في تطوير سمات إدارية مشتركة بين صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات، التي التزمت بها مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في إطار اتفاق التمويل. وقد أنشأ فريق الإدارة والرقابة الائتمانية فرقة عمل مشتركة بين الوكالات، تولت تحديد ما يشكّل السمات الإدارية المشتركة[9] وقياس مدى تطبيقها

(9) من بين السمات الإدارية المشتركة ما يلي: استراتيجية جيدة الصياغة، تشمل سمات مبتكرة عند الاقتضاء، ونظريات واضحة للتغيير، ونظما متينة للإدارة القائمة على النتائج، وهيئات إدارية تعمل بشكل جيد وتدعمها أمانات فعالة، وضمان الجودة فيما يتعلق

في صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات، وذلك بواسطة دراسة استقصائية سنوية. وسعت الدراسة الاستقصائية أيضا إلى التوعية بأهمية تنفيذ السمات الإدارية المشتركة. وأجرت فرقة العمل دراسة استقصائية سنوية ثالثة أكدت أن آليات الحوكمة الحسنة الأداء، وأدوات الإدارة القائمة على النتائج، وإدارة المخاطر، والإبلاغ الشفاف تطبق على نطاق واسع في صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات. وبشكل عام، نفذ 72 في المائة من صناديق التمويل الجماعي الإنمائية المشتركة بين الوكالات ما لا يقل عن 80 في المائة من السمات المشتركة في مجال إدارة الجودة، فيما يمثل ارتفاعا عن نسبة 61 في المائة المسجلة قبل عامين.

18 - ويبين الشكل 7 المقادير النسبية للمساهمات المقدمة إلى أنواع مختلفة صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات في عام 2022. وبلغ تمويل صناديق التنمية على المستوى القطري 383 مليون دولار، وهو ما يمثل ما لا يزيد عن 12 في المائة من إجمالي التمويل المقدم لصناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات. وتستخدم فرق الأمم المتحدة القطرية هذه الأداة من أدوات التمويل المرنة لتوحيد الموارد وتنفيذ إجراءات مشتركة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية المحددة في إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة الخاص بكل بلد من البلدان. وبالإضافة إلى ذلك، تدعم هذه الصناديق الاستجابة لحالات الطوارئ الإنمائية. بيد أن المساهمات المقدمة إلى صناديق التنمية القطرية شهدت ركودا في السنوات الأخيرة، ولم تشمل المساهمات المقدمة إلى تلك الصناديق في عام 2022 سوى 19 بلدا. وعلى النقيض من ذلك، بلغ إجمالي تمويل الصناديق الإنسانية على المستوى القطري ما قدره 1,3 بليون دولار في عام 2022، وهي زيادة بنسبة 55 في المائة منذ عام 2020.

الشكل 7

تمويل صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات المتصلة بالتنمية، حسب النوع، 2022

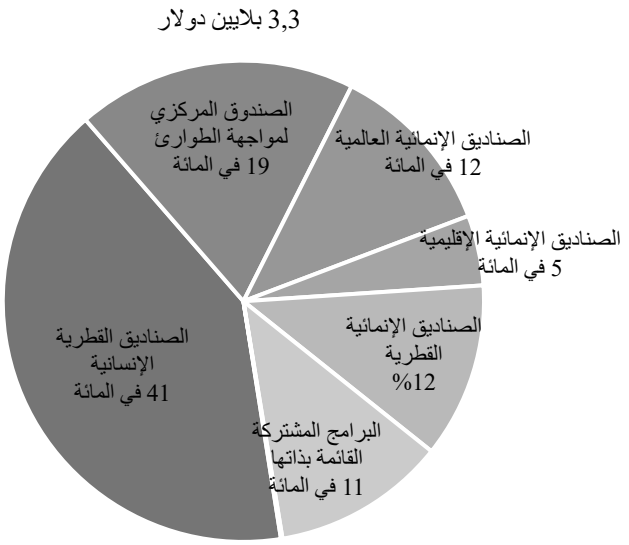

المصدر: قاعدة بيانات صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة، 2024.

بمسائل معايير الأمم المتحدة وقيمها؛ ونظما واستراتيجيات لإدارة المخاطر؛ ومعايير تشغيلية لضمان الفعالية/الإبلاغ/إبراز المساهمات/الشفافية؛ وتخطيطا وتمويلا للتقييمات المشتركة والتقييمات التي تُجرى على نطاق المنظومة والتي تفي بقواعد ومعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم.

19 - تلقت صناديق التمويل الجماعي الإنمائية العالمية المشتركة بين الوكالات 12 في المائة من إجمالي المساهمات في صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات في عام 2022. وتجمع هذه الصناديق الجماعية العالمية بين كيانات الأمم المتحدة ومجموعة متنوعة من الشركاء لمواجهة التحديات العابرة للحدود التي لا يمكن لبلد واحد أن يتصدى لها بمفرده. وصندوق بناء السلام هو صندوق عالمي يدعم البلدان التي تنتقل من حالات النزاع إلى الاستقرار والسلام بتطبيق ممارسات بناء الدولة وبناء السلام. وانخفضت المساهمات في صندوق بناء السلام للعام الثاني على التوالي إلى 132 مليون دولار في عام 2023، أي أقل بكثير من الهدف السنوي لاتفاق التمويل البالغ 450 مليون دولار. والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ هو صندوق عالمي يسد فجوات التمويل ويساعد على توسيع نطاق الإغاثة الطويلة الأمد. وقد انخفض تمويله بنحو 9 في المائة ليصل إلى 559 مليون دولار من الأموال الجديدة في عام 2023.

20 - والصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة هو صندوق عالمي يحفز السياسات التحويلية والتمويل الرامي إلى تحويل وتحفيز الاستثمارات الاستراتيجية اللازمة لتنشيط التقدم نحو تحقيق الأهداف وتسريع وتيرته. في عام 2023، خضع الصندوق لعملية إصلاح كبيرة في مجالي الحوكمة والاستراتيجية، حيث وضع رؤية استراتيجية جديدة باعتباره الصندوق الرئيسي العالمي التابع للأمم المتحدة الذي يقود التحولات الرئيسية الضرورية لتحقيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية على المستوى القطري تحت قيادة المنسقين المقيمين.

21 - واعتبارا من عام 2023، التزم الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة بأكثر من 268 مليون دولار في 119 من الأفرقة القطرية والمكاتب المتعدد الأقطار التابعة للأمم المتحدة، في شراكة مع 31 من كيانات الأمم المتحدة لتمويل ما مجموعه 236 برنامجا مشتركا. وأدت استثمارات هذا الصندوق إلى حشد أكثر من 4,9 بلايين دولار من موارد التعزيز المالي بالاقتراض، بسبل منها على الخصوص تشجيع حلول التمويل المختلط المبتكرة ودعم أطر التمويل الوطنية المتكاملة. ويعني ذلك أن مقابل كل دولار واحد يلتزم به الصندوق، يتم جمع 18 دولارا لتمويل الأهداف الإنمائية.

22 - وفي عام 2023، تلقى الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة مساهمات بلغت 55,9 مليون دولار وحصل على مبلغ إضافي قدره 58,8 مليون دولار من المساهمات الموقعة لعام 2024 من 16 دولة عضوا[10]. غير أن المساهمات لا تزال دون الهدف المحدد لاتفاق التمويل[11].

23 - ويبين الشكل 8 البلدان الـ 24 المستفيدة من البرامج التي تم فيها توجيه ما لا يقل عن 20 في المائة من جميع النفقات الإنمائية غير الأساسية عن طريق صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات في عام 2022. وعلى هذا المستوى، تساعد الصناديق المشتركة بين الوكالات على ضمان أن فريق الأمم المتحدة القطري يستجيب استجابة منسقة وفعالة تتماشى مع إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة وأولويات كل بلد من البلدان.

(10) في أواخر شباط/فبراير 2024.

(11) حُدد الهدف في الأصل في 290 مليون دولار من الالتزامات السنوية في إطار اتفاق التمويل لعام 2019. في اتفاق التمويل المجدد لعام 2024، حدد الهدف في 350 مليون دولار من الالتزامات السنوية بحلول عام 2027.

الشكل 8

البلدان التي تم فيها توجيه أكثر من 20 في المائة من الموارد غير الأساسية التي أُنفقت من أجل الأنشطة ذات الصلة بالتنمية عن طريق صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات، 2022

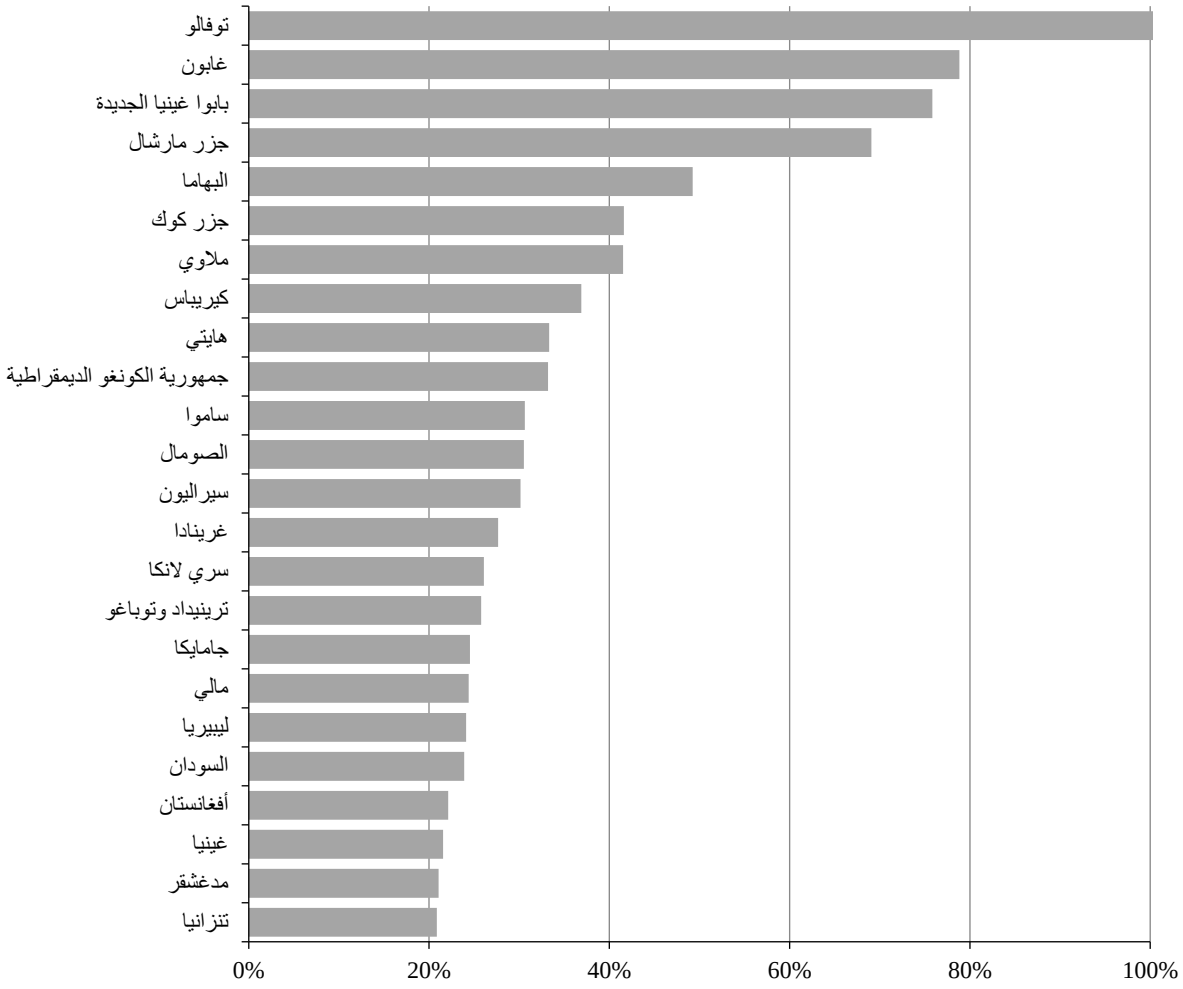

المصدر: قاعدة بيانات صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة، 2024؛ ومجلس الرؤساء التنفيذيين، 2024.

24 - والصناديق المواضيعية لفرادى الوكالات هي موارد مختلطة مخصصة بمرونة تدعم تحقيق نتائج رفيعة المستوى على الصُعد القُطرية والإقليمية والعالمية، وتمثل مصدرا قَيِّما لتكميل الموارد العادية. وقد ارتفعت المساهمات في الصناديق المواضيعية لفرادى الوكالات للسنة السادسة على التوالي في عام 2022، لتصل إلى ما يقرب من 2 مليار دولار (انظر الشكل 9). ويمثل ذلك زيادة بنسبة 65 في المائة مقارنة بعام 2021، مدعومة بزيادة كبيرة في التمويل المواضيعي الإنساني المقدم لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) من القطاع الخاص. وزاد تمويل الصناديق المواضيعية التي تركز على التنمية في عام 2022 بنسبة 24 في المائة وشكل 6,1 في المائة من إجمالي التمويل غير الأساسي للأنشطة الإنمائية. وتلك زيادة طفيفة عن هدف اتفاق التمويل المحدد في 6 في المائة.

الشكل 9

الاتجاهات المشهودة في تمويل الصناديق المواضيعية الخاصة بوكالات محددة، 2012–2022

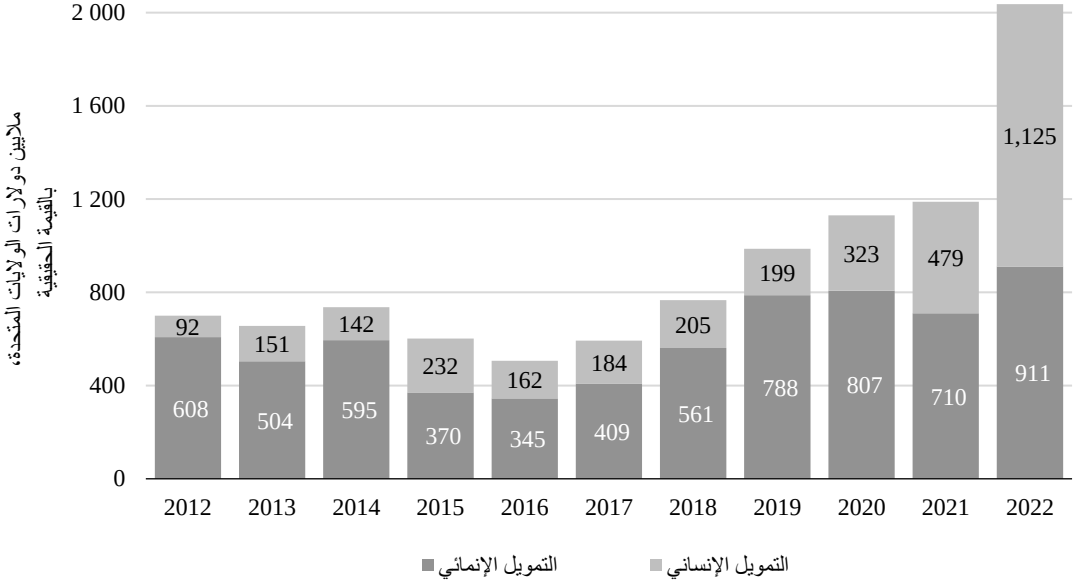

المصدر: مجلس الرؤساء التنفيذيين، 2024.

25 - وتمثل الالتزامات المالية المتعددة السنوات طريقة أخرى من الطرق الفعالة للغاية لتوفير تمويل يتسم بالمرونة ويمكن التنبؤ به. فالالتزامات المتعددة السنوات تساعد على مواجهة التأثير السلبي لتقلبات الدخل وتمكن من الاستجابة بمزيد من السرعة والكفاءة. وهي تتيح أيضا لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تتوخى نهجا استراتيجيا بالتخطيط للبرامج والموارد على المدى الطويل. وبالنسبة لعام 2022، أفاد حوالي 54 في المائة من كيانات الأمم المتحدة بأن ما لا يقل عن نصف إجمالي تمويلها ورد في إطار التزام متعدد السنوات. ومع ذلك، يقدم التمويل الأساسي في معظم الأحيان على أساس سنوي، حيث أفاد 29 في المائة فقط من الكيانات أن ما لا يقل عن نصف التمويل الأساسي الطوعي المقدم إليها في عام 2022 ورد في إطار التزامات متعددة السنوات. ويبين الشكل 10 الاتجاه المشهود في هذا الجانب بالنسبة لأربعة صناديق وبرامج تمثل مجتمعة ثلثي مجموع التمويل الأساسي الطوعي المقدم لأنشطة الأمم المتحدة الإنمائية. ويعرض الشكل اتجاها عاما يتمثل في انخفاض جزء من التبرعات الأساسية التي تشكل جزءا من الالتزامات المتعددة السنوات.

الشكل 10

نسبة مجموع المساهمات الطوعية الأساسية الواردة في إطار التزامات متعددة السنوات، 2018-2022

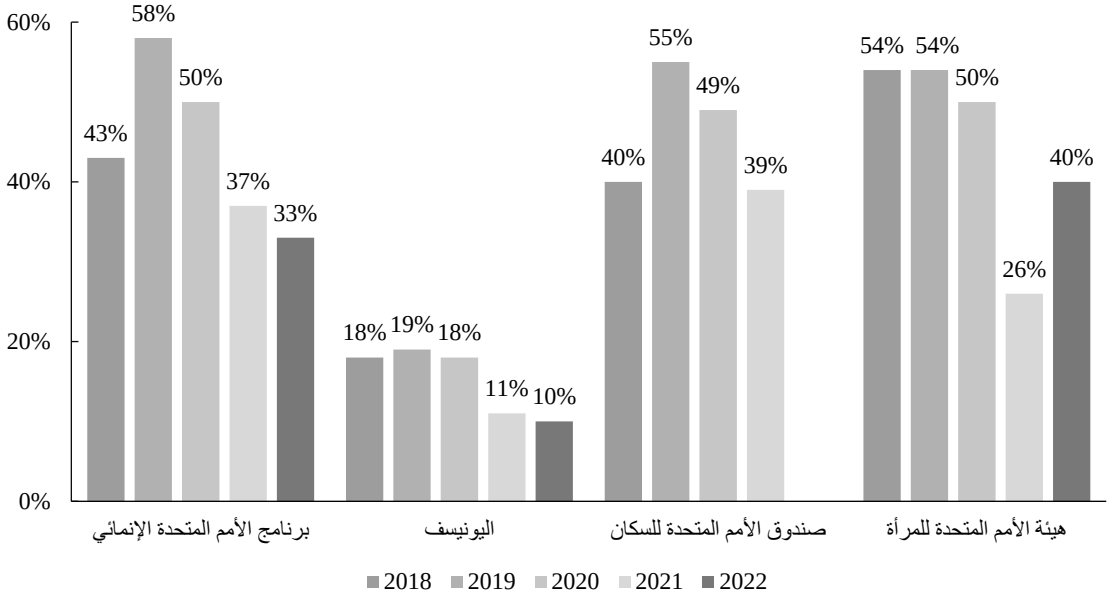

المصدر: مجلس الرؤساء التنفيذيين، 2024.

باء - تنوع قاعدة التمويل

26 - لا يزال تنويع قاعدة التمويل يمثل أولوية عليا من أولويات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. والاعتماد الشديد على عدد صغير من المساهمين يجعل الكيانات عرضة لتغيرات سياسات المانحين، ويمكن أن ينتقص من الطابع المتعدد الأطراف للمنظمة، لا سيما حين تخصص الجهة التي تقدم المساهمة حصة كبيرة من التمويل بدقة. وفي عام 2023، رفعت نسبة 84 في المائة من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تقارير مجالس إدارتها بشأن التدابير الملموسة المتخذة لتوسيع قاعدة مانحيها. بيد أن أحدث بيانات التمويل تبين أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لا تزال تعتمد على عدد صغير من المساهمين الحكوميين. وفي عام 2022، استأثرت الحكومات الثلاث التي قدمت أكبر المساهمات وحدها بنسبة 42 في المائة من إجمالي التمويل المقدم لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية (مقارنة بنسبة 38 في المائة في عام 2021)، واستأثرت الحكومات العشر التي قدمت أكبر المساهمات بنسبة 60 في المائة (56 في المائة في عام 2020[(12)]). وباستثناء أكبر 10 مساهمين حكوميين، انخفضت المساهمات المقدمة من الحكومات بنسبة 7,5 في المائة من عام 2021 إلى عام 2022. ويشير ذلك إلى أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أصبحت أكثر اعتمادا على عدد قليل من كبار المساهمين الحكوميين.

27 - وعلى غرار الحال بالنسبة لإجمالي التمويل، استأثرت الجهات الحكومية الرئيسية العشر المقدِّمة للتمويل الأساسي وحدها بنسبة 59 في المائة من إجمالي التمويل الأساسي في الفترة من عام 2018 إلى

(12) كانت أكبر 10 بلدان مساهمة في عام 2022، بالترتيب، هي الولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وكندا، واليابان، ومملكة هولندا، والنرويج، والسويد، وسويسرا، وفرنسا.

عام 2022. ويبين الشكل 11 المساهمين الحكوميين الـ 21 الذين بلغ متوسط مساهماتهم الأساسية المقدمة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية خلال هذه الفترة الممتدة خمس سنوات 75 مليون دولار على الأقل (تشمل الأنصبة المقررة).

الشكل 11

أكبر المساهمين الحكوميين بالتمويل الأساسي، 2018-2022

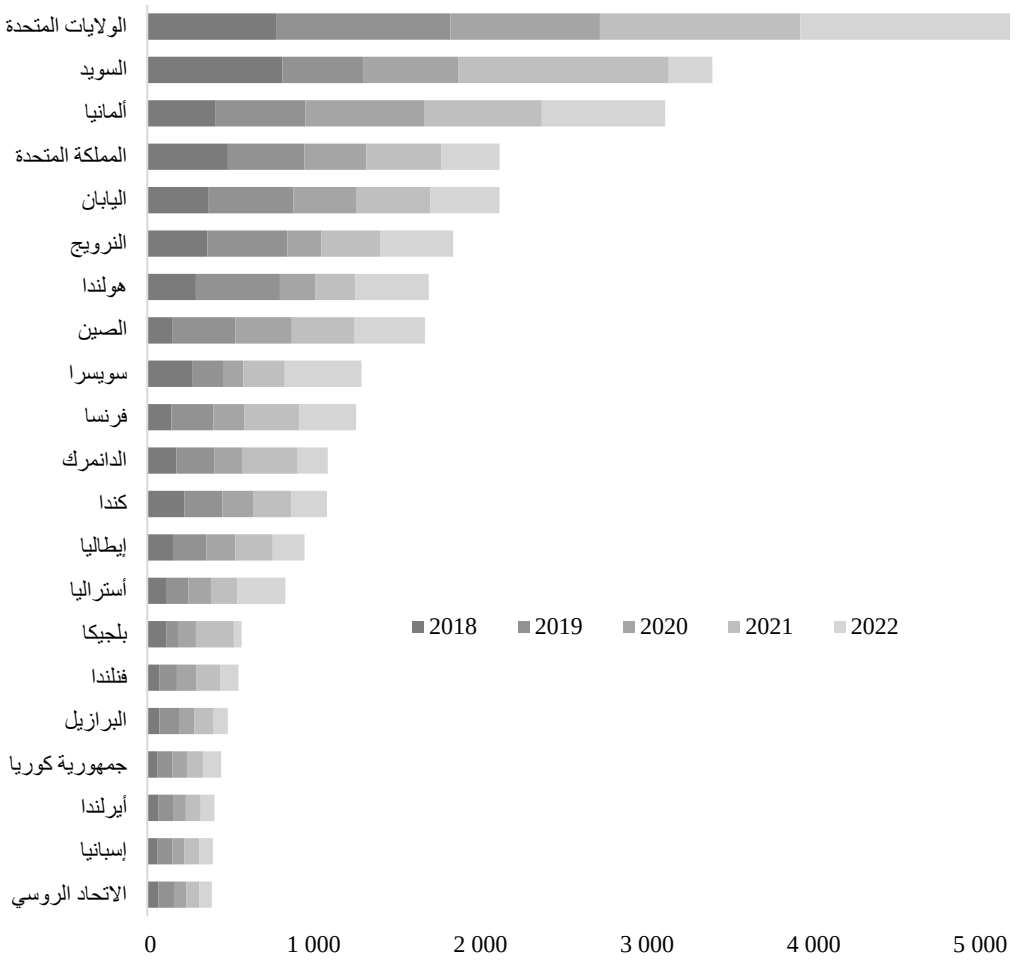

المصدر: مجلس الرؤساء التنفيذيين، 2024.

28 - قدمت كل الحكومات مجتمعة ما يزيد قليلا عن ثلاثة أرباع إجمالي التمويل المقدم في عام 2022، وهو ما يتوافق مع النسبة المسجلة في السنوات السابقة. وجاءت نسبة 24 في المائة الأخرى من مجموعات المساهمين المبينة في الشكل 12.

الشكل 12

الفئات الرئيسية لمصادر التمويل، 2022

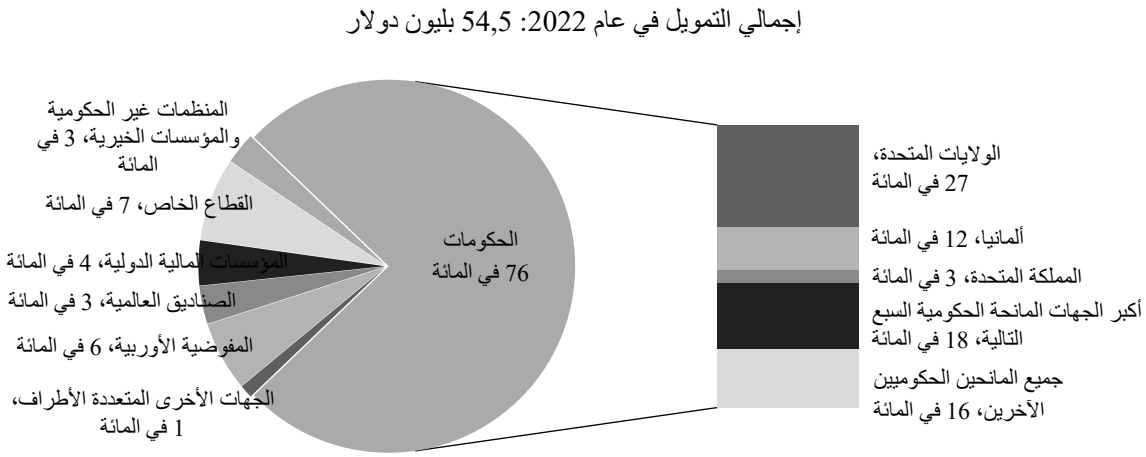

المصدر: مجلس الرؤساء التنفيذيين، 2024.

29 - ومن الأهمية بمكان أن تواصل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تنويع قاعدة تمويلها بتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص وغيره من المنظمات المتعددة الأطراف، بما فيها المؤسسات المالية الدولية. وقد ارتفع التمويل المقدم من القطاع الخاص بشكل ملحوظ للعام الثاني على التوالي ليصل إلى ما يقرب من 4 بلايين دولار في عام 2022. ويمثل ذلك زيادة بنسبة 63 في المائة عن عام 2020. وخلال فترة السنتين نفسها، تضاعفت مساهمات المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخيرية لتصل إلى 1,5 بليون دولار.

30 - وما فتئت المنظومة تعزز تعاونها مع المؤسسات المالية الدولية لمساعدة الحكومات على الاستفادة من التمويل اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية. وزادت المساهمات المقدمة من المؤسسات المالية الدولية بقدر كبير لتتجاوز 2 بليون دولار في عام 2022، أي أكثر من ثلاثة أضعاف المقدار الوارد في عام 2020.

31 - وقدمت المفوضية الأوروبية 3,3 بلايين دولار في عام 2022، مما جعلها ثالثة أكبر الجهات المساهمة في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بعد الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا. ويشكل ذلك انخفاضا طفيفا عن مبلغ 3,4 بليون دولار الوارد من المفوضية الأوروبية في عام 2021.

32 - ويمكن أن يساعد التمويل المقدم من حكومات البلدان المستفيدة من البرامج على التخفيف شيئا ما من اعتماد المنظومة الكبير على كبار مانحيها. وهو أيضا مؤشر على التأييد والتقدير اللذين تحظى بهما قيمة الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وبعد فترة من النمو المطرد، استقرت المساهمات المقدمة من البلدان المستفيدة من البرامج منذ عام 2019. وينطبق هذا النمط على المساهمات الأساسية وغير الأساسية على حد سواء (انظر الشكل 13). وتشمل المبالغ المبينة أدناه الموارد المحلية، التي تمثل التمويل المقدم للأنشطة المضطلع بها في بلد الجهة المساهمة نفسه. وفي عام 2022، شكلت الموارد المحلية 58 في المائة من إجمالي التمويل المقدم من حكومات البلدان المستفيدة من البرامج. ويمكن اعتبار المساهمات المقدمة من الحكومات المضيفة دعما لنتائج التنمية المستدامة الوطنية في بلدانها علامة على الإمساك بزمام برامج الأمم المتحدة وقيادتها على الصعيد الوطني.

الشكل 13

التمويل المقدم من البلدان المستفيدة من البرامج، 2015-2022

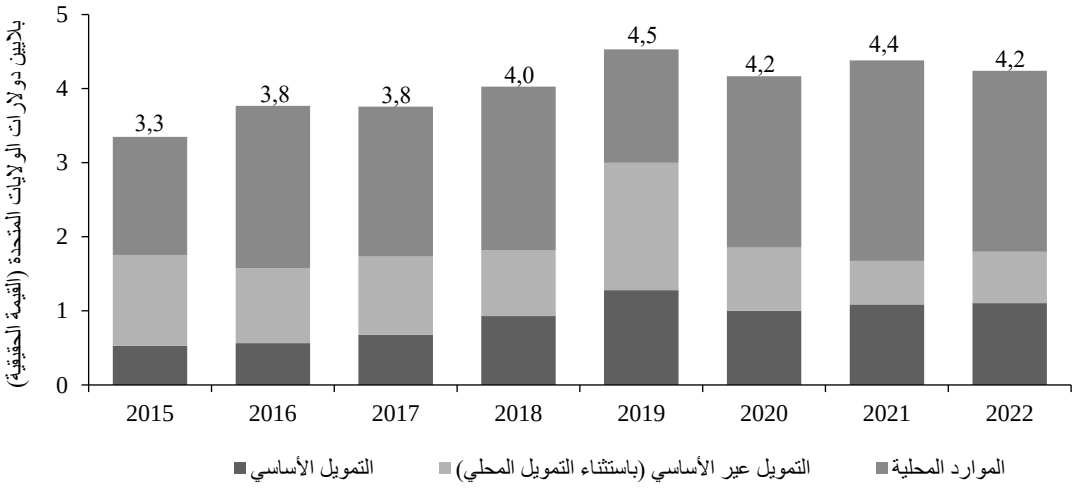

المصدر: مجلس الرؤساء التنفيذيين، 2024.

33 - ويبين الشكل 14 البلدان الـــ 12 المستفيدة من بالبرامج التي ساهمت بما لا يقل عن 75 مليون دولار لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في عام 2022، ويشـــمل ذلك المســـاهمات من الموارد المحلية. وباســتثناء الموارد المحلية، كانت البلدان الخمســة المســتفيدة من البرامج التي قدمت أكبر المســاهمات في عام 2022 هي الصين، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والهند، والبرازيل.

الشكل 14

أكبر المساهمين من بين البلدان المستفيدة من البرامج، 2022

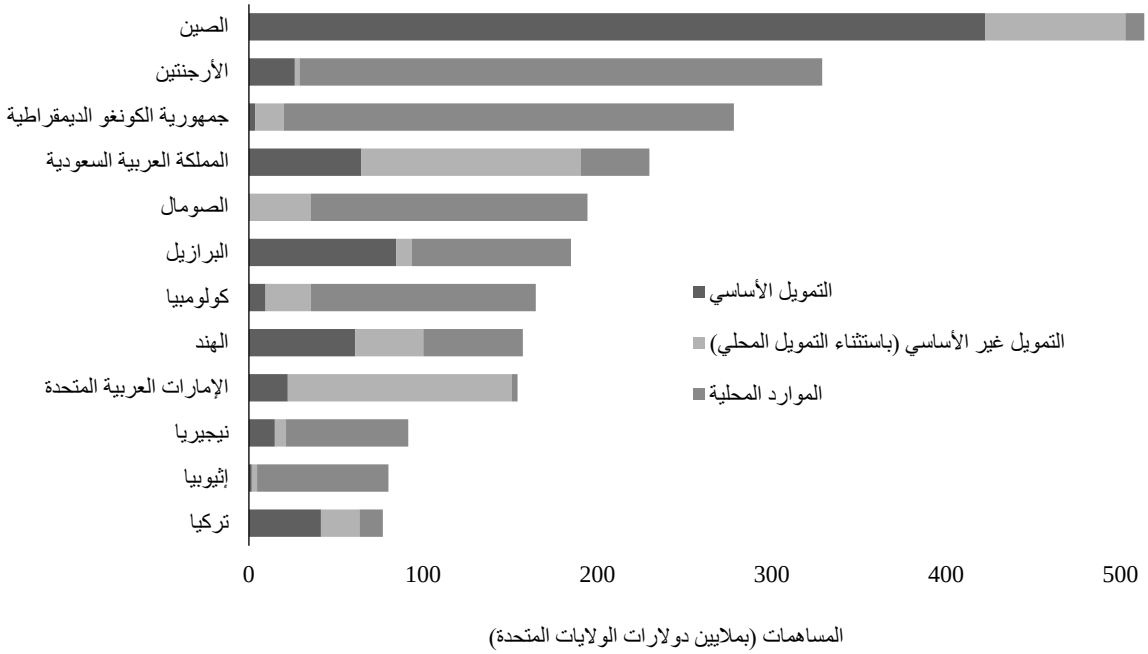

المصدر: مجلس الرؤساء التنفيذيين، 2024.

ثالثا – استخدام الموارد

ألف – تخصيص الموارد عموما

34 – شكلت الأنشطة التنفيذية، التي تشمل المساعدة الإنمائية والإنسانية، ثلاثة أرباع إجمالي الإنفاق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في عام 2022. وشكلت عمليات السلام، وهي أنشطة تنطوي على نشر أفراد مدنيين وأفراد شرطة وأفراد عسكريين بهدف مساعدة البلدان المتضررة من النزاعات على تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق سلام دائم، نسبة 13 في المائة من مجموع النفقات، وشكلت الخطة العالمية والمساعدة المتخصصة[13] النسبة المتبقية البالغة 11 في المائة (انظر الشكل 15). وتقع عمليات السلام والخطة العالمية وغير ذلك من أشكال المساعدة المتخصصة خارج نطاق الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات ونطاق هذا التقرير، ولكن بيانه يرد في الشكل أدناه للرجوع إليه.

الشكل 15

الإنفاق على أنشطة الأمم المتحدة، 2022

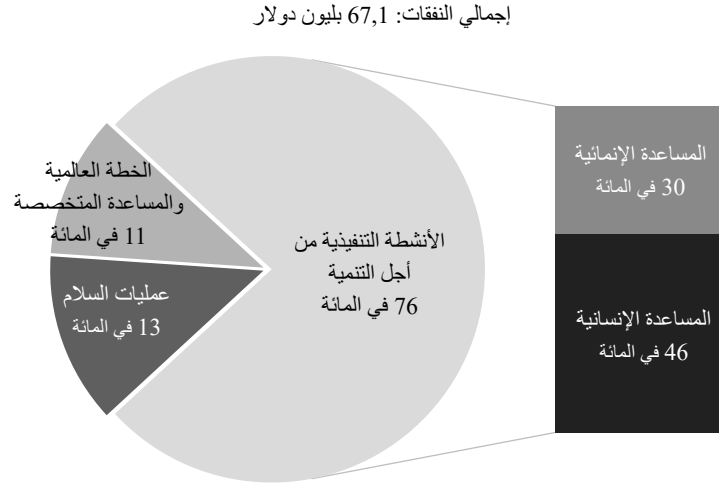

المصدر: مجلس الرؤساء التنفيذيين، 2024.

35 – وفي عام 2022، تجاوز الإنفاق على الأنشطة الإنسانية الإنفاق على الأنشطة الإنمائية بقدر كبير. ويأتي ذلك في أعقاب اتجاه دام عقدا من الزمن وشهد نموا كبيرا في تخصيص موارد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للأنشطة الإنسانية، في حين لم يشهد الإنفاق على الأنشطة الإنمائية إلا زيادة طفيفة (الشكل 16).

(13) تعرف بأنها الأنشطة التي: (أ) تتصدى للتحديات العالمية والإقليمية التي لا تربطها صلة مباشرة بالمساعدة الإنمائية والإنسانية، وبعمليات السلام؛ أو (ب) تدعم التنمية المستدامة مع التركيز على الأثر الطويل المدى في البلدان غير المستفيدة من البرامج.

الشكل 16

تخصيص الموارد حسب نوع النشاط، 2012-2022

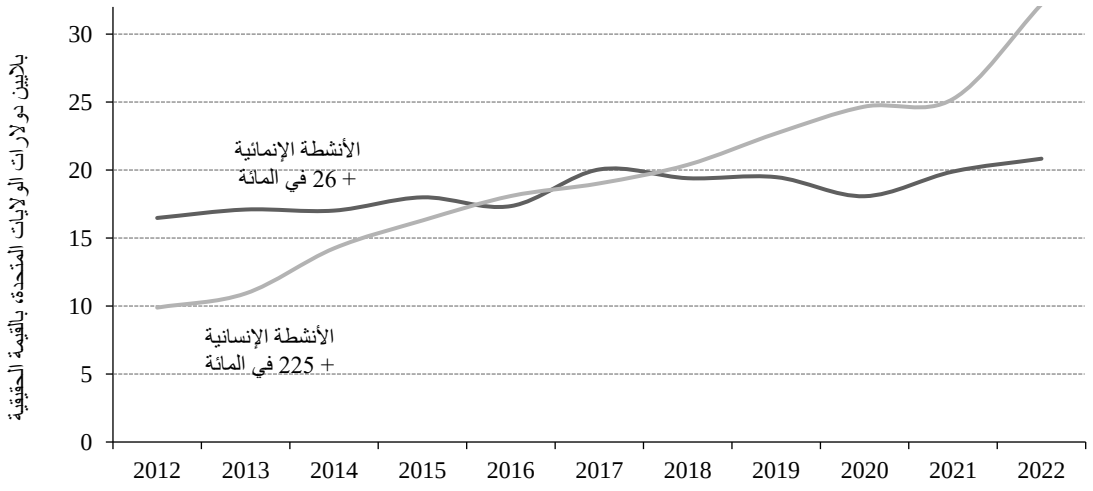

المصدر: مجلس الرؤساء التنفيذيين، 2024.

36 - وفي عام 2022، أنفق على المستوى القطري نحو 80 في المائة من مجموع الإنفاق على الأنشطة التنفيذية، ووفرت نسبة إضافية قدرها 5 في المائة الدعم للأنشطة على المستوى الإقليمي، ومولت النسبة المتبقية الأنشطة على الصعيد العالمي، بما في ذلك البرامج العالمية وأنشطة المقر (انظر الشكل 17).

الشكل 17

التوزيع الرفيع المستوى للإنفاق على الأنشطة التنفيذية، 2022

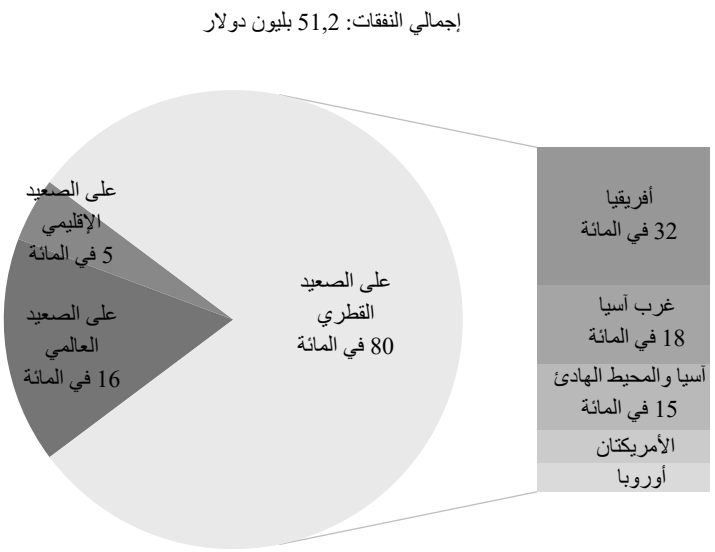

المصدر: مجلس الرؤساء التنفيذيين، 2024.

37 - ومن الناحية الجغرافية، استأثرت الأنشطة القطرية في أفريقيا بأعلى حصة من النفقات، وقدرها 16,4 بليون دولار، تلتها الأنشطة القطرية المنفذة في غرب آسيا، وقدرها 9,3 بلايين دولار. وشكّلت النفقات المتعلقة بهاتين المنطقتين مجتمعتين أكثر من نصف مجموع النفقات في عام 2022 ونسبةَ 63 في المائة من إجمالي الموارد التي أنفقت على المستوى القطري. وظل توزيع الموارد حسب المناطق مستقرا من عام 2020 إلى عام 2022.

38 - ويبين الشكل 18 إجمالي الإنفاق على الأنشطة الإنمائية والإنسانية الذي قامت به أكبر 12 كيانا من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في عام 2022، التي عادت إليها مجتمعة نسبة 89 في المائة من إجمالي نفقات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. واستأثرت أكبر خمسة كيانات وحدها بأكثر من ثلثي إجمالي الإنفاق. وفي حين أن الإنفاق على الأنشطة التنفيذية زاد بأكثر من 6 بلايين دولار في عام 2022 مقارنة بعام 2021، فإن تلك الزيادة لم تلاحظ في جميع كيانات الأمم المتحدة. ويمكن أن تُسند الزيادة في المقام الأول إلى خمسة كيانات. ومقارنة بعام 2021، تمكن برنامج الأغذية العالمي من الزيادة في أنشطته لتصل قيمتها إلى 2,8 بلايين دولار في عام 2022، وزادت اليونيسف إنفاقها في المجال الإنساني بمقدار 1,3 بليون دولار، وتمت الزيادة في أنشطة كل من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والمنظمة الدولية للهجرة بما قدره 0,7 بليون دولار، و 0,6 بليون دولار، و 0,3 بليون دولار، على التوالي.

الشكل 18

النفقات في المجالين الإنمائي والإنساني حسب الكيانات، 2022

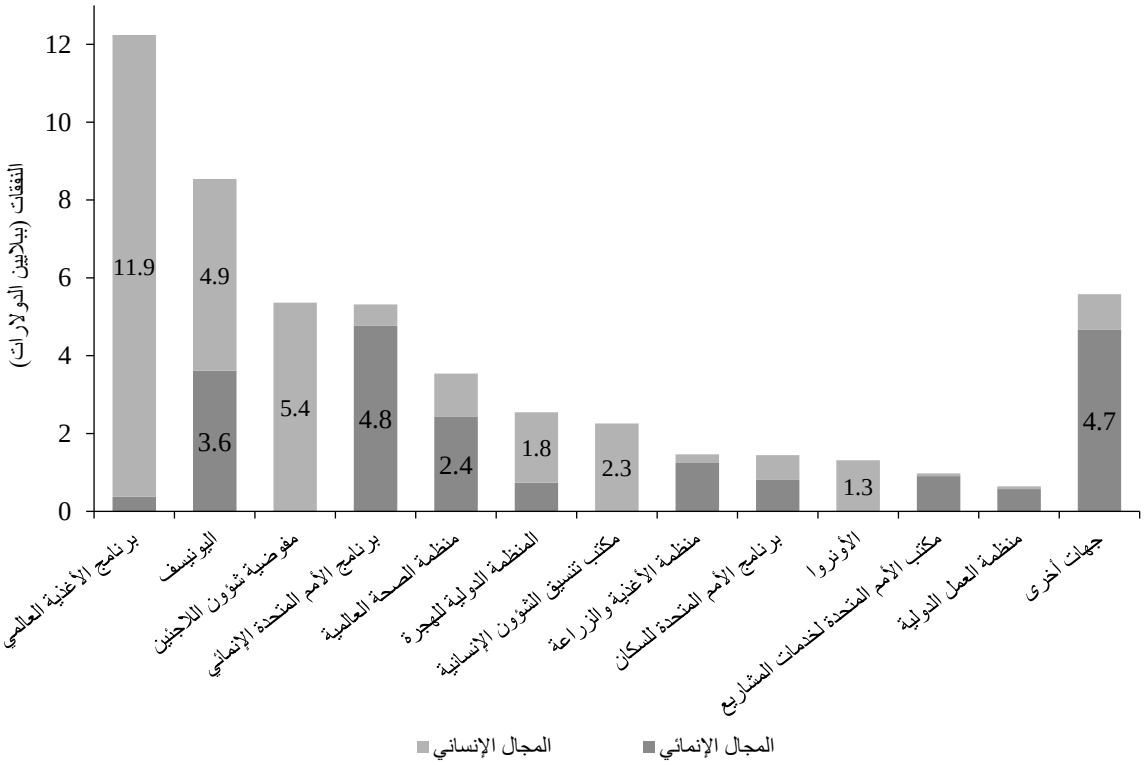

المصدر: مجلس الرؤساء التنفيذيين، 2024.

باء - النفقات حسب المواقع وأهداف التنمية المستدامة

39 - يسرت التحسينات في نوعية الإبلاغ المالي عن أساليب تخصيص الموارد على نطاق منظومة الأمم المتحدة فهما أكثر شمولا لمساهمة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في السير قدما بخطة عام 2030. وفي عام 2023، أبلغ 39 كيانا من كيانات الأمم المتحدة، تبلغ حصتها من جميع نفقات منظومة الأمم المتحدة نسبة 85 في المائة، عن أنشطة ونفقات لتمويل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر[14]. ويمثل ذلك زيادة عن 36 كيانا أبلغت عن أنشطتها في تحقيق الأهداف في عام 2022.

40 - وكشفت الدراسة الاستقصائية للحكومات لعام 2023 أن الحكومات كثيرا ما تصف أهداف التنمية المستدامة 3 و 4 و 2 بأنها مجالات اتسم فيها تأثير الأمم المتحدة بأهمية خاصة. ويقدم الشكل 19 عرضا بصريا لنتائج الدراسة الاستقصائية، مبينا في الوقت نفسه توزيع نفقات 39 كيانا من كيانات الأمم المتحدة حسب كل هدف. ويبرز الرسم البياني وجود صلة بين الإنفاق والتأثير في البلدان المضيفة، وإن كان ذلك على مستوى إجمالي رفيع.

41 - ومقارنة بعام 2021، تجاوز الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالقضاء على الجوع الهدف 16 المتعلق بالسلام والعدل والمؤسسات القوية باعتباره الغاية الأكثر استهدافا لأنشطة الأمم المتحدة من حيث المنظور المالي. ويحتل الهدف 3 المتعلق بتناول مسائل الصحة والرفاه مرتبة تتلو مرتبة الهدفين 2 و 16 مباشرة.

الشكل 19

النفقات حسب أهداف التنمية المستدامة، 2022

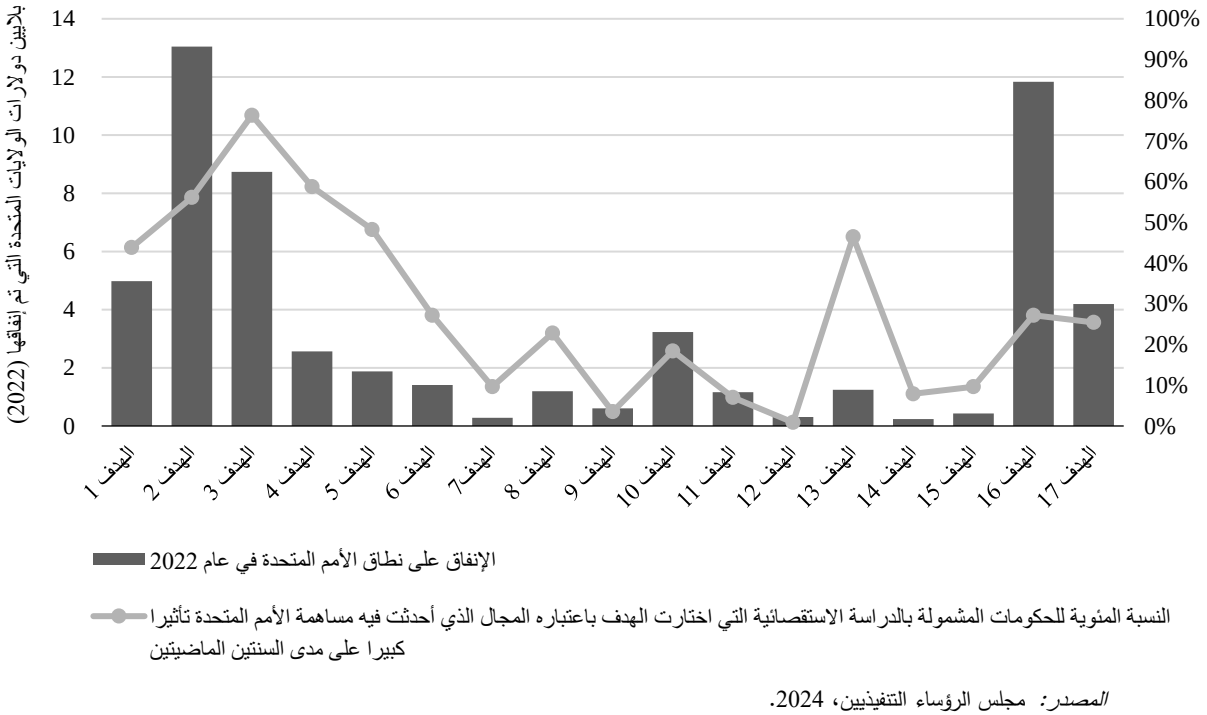

المصدر: مجلس الرؤساء التنفيذيين، 2024.

(14) لا يعرض الشكل 19 في ضوء ذلك صورةً كاملة لنفقات الأمم المتحدة.

42 - وفي البلدان الـ 41 التي تجاوز فيها الإنفاق 200 مليون دولار في عام 2022، تم تخصيص ثلثي الموارد للمساعدات الإنسانية. واستأثرت هذه البلدان الـ 41 مجتمعة بنسبة 80 في المائة من مجموع إنفاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد القطري.

الشكل 20

الإنفاق في البلدان والأقاليم التي تجاوز فيها الإنفاق في المجالين الإنساني والإنمائي 200 مليون دولار، 2022

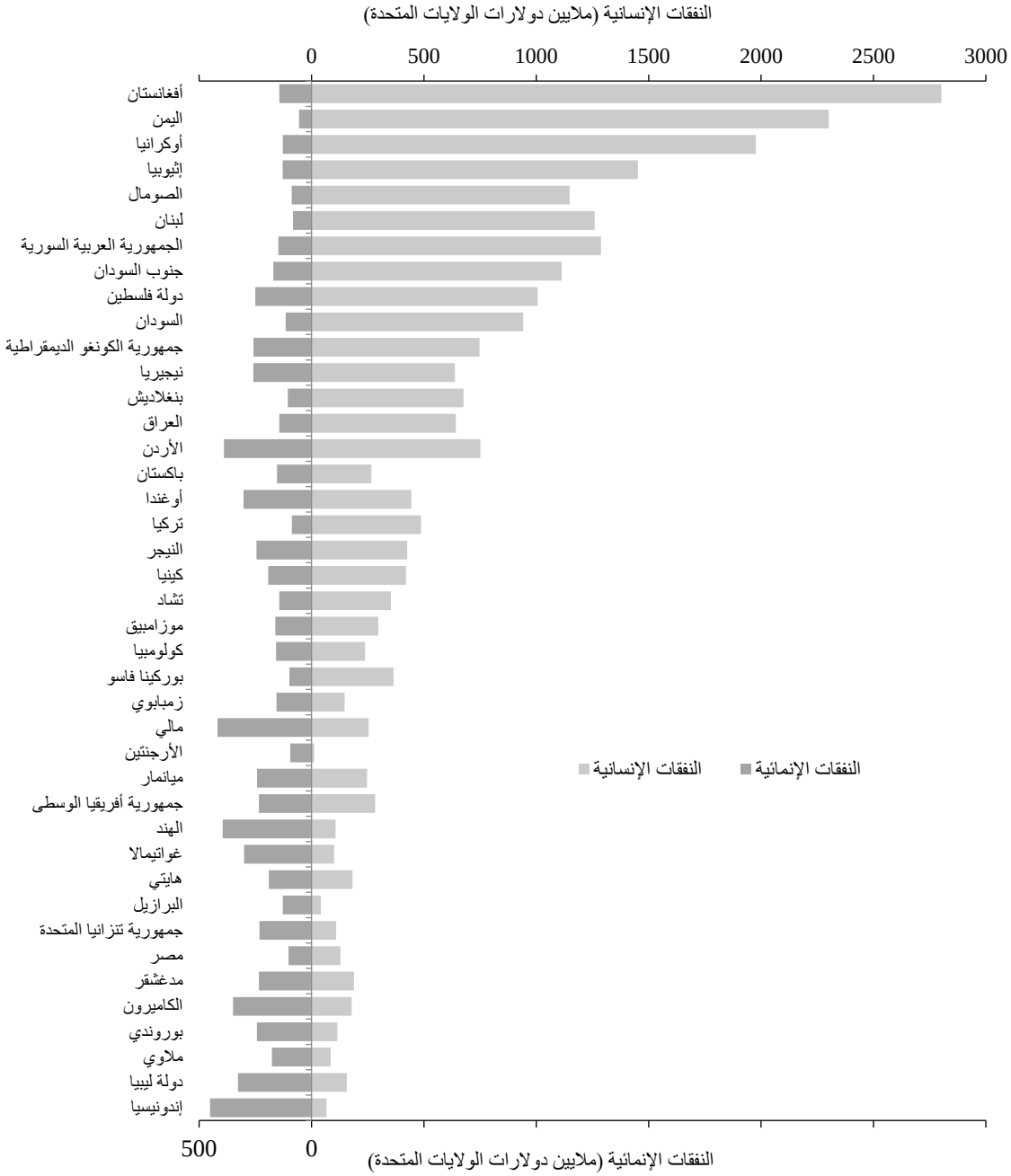

المصدر: مجلس الرؤساء التنفيذيين، 2024.

43 - أما البلدان والأقاليم الـ 62 المستفيدة من برامج تقل نفقاتها السنوية عن 50 مليون دولار، والمصنفة على أنها بلدان مستفيدة من برامج صغيرة، فقد استأثرت مجتمعة بنسبة 2,3 في المائة من إجمالي النفقات في عام 2022. وهي تشمل 37 بلدا مضيفا تقل المبالغ المنفقة فيها عن 20 مليون دولار ولا تمثل مجتمعة سوى 0,4 في المائة من مجموع الإنفاق على الصعيد القطري. ومع انخفاض إجمالي الإنفاق على المستوى القطري بنسبة 10 في المائة في البلدان الصغيرة المستفيدة من برامج صغيرة في عام 2022 مقارنة بعام 2021، ومع القيود المفروضة على ميزانيات مختلف كيانات الأمم المتحدة في تلك البلدان، تزداد احتمالات تجزئة المعونة وعدم فعاليتها، لا سيما عندما تخصص الموارد بشكل ضيق على مستوى المشاريع.

44 - ويمكن أن يساعد ارتفاع نِسب الموارد الأساسية والتمويل المرن المقدمة من صناديق التمويل الجماعي المشاركة بين الوكالات على الحد من الآثار السلبية لتجزئة المعونة. ويبين الشكل 21 بتفصيل أنواع الموارد المنفقة في البلدان الـ 62 المستفيدة من أصغر البرامج (التي تشكل الدول الجزرية الصغيرة النامية غالبيتها). وعلى العموم، كانت نسبة 30 في المائة من الموارد المنفقة في تلك البلدان في عام 2022 موارد أساسية، وهي نسبة أعلى بكثير من المتوسط العالمي. ومع ذلك، فإن حصة الموارد المخصصة للبلدان المستفيدة من البرامج الصغيرة الواردة من صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات لم تتجاوز 5,3 في المائة. وتتفاوت هذه الحصص تفاوتا كبيرا بين البلدان.

الشكل 21

البلدان والأقاليم التي قلت النفقات فيها عن 50 مليون دولار في عام 2022، موزعة حسب أنواع الموارد

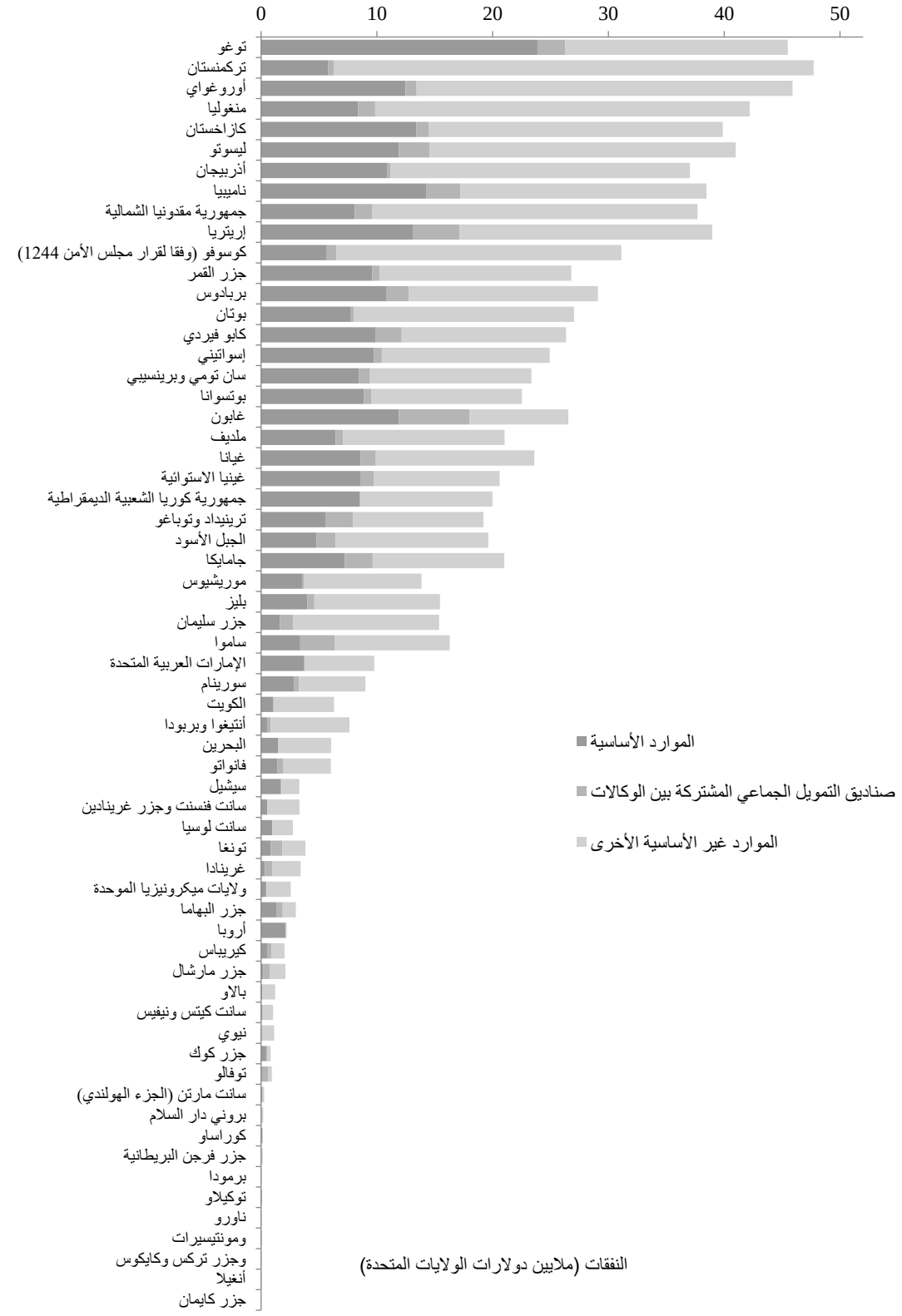

المصدر: مجلس الرؤساء التنفيذيين، 2024.

45 - ويبين الجدول 1 توزيع الأموال الأساسية وغير الأساسية وصناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات، إلى جانب الموارد الأخرى حسب أحجام البرامج، مصنفة حسب الأنشطة الإنسانية والإنمائية. وتظل الموارد غير الأساسية المصدر الرئيسي لجميع أحجام البرامج. وتستخدم صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات أكثر من غيرها في البلدان المستفيدة من البرامج الكبيرة. وعلى الرغم من أن البلدان التي تنفذ فيها أصغر البرامج تظهر أعلى حصة من الموارد الأساسية، فإن تلك المخصصات لا تزال غير كافية لتوفير الدعم المستدام.

الجدول 1

حصة النفقات حسب أنواع الموارد

(النسبة المئوية)

		الأنشطة الإنمائية				*الأنشطة الإنسانية*			
أحجام البرامج	*الحصة من النفقات على الصعيد القطري*	*الموارد الأساسية*	*صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات*	*الموارد غير الأساسية الأخرى*	*أشكال الإيرادات الأخرى*[أ]	*الموارد الأساسية*	*صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات*	*الموارد غير الأساسية الأخرى*	*أشكال الإيرادات الأخرى*[أ]
الحجم الكبير (أكثر من 200 مليون دولار)	80	16	8	69	7	9	8	85	0
الحجم المتوسط (50 مليون دولار – 200 مليون دولار)	15	22	6	70	2	16	3	73	8
الحجم الصغير (أقل من 50 مليون دولار)	2	32	6	62	0	20	4	61	16
حكومات جميع البلدان المضيفة	98	19	7	69	5	9	7	84	0

(أ) النفقات الآتية من الموارد التي لا تعتبر مساهمة أساسية أو غير أساسية (مثل الموارد الآتية من الاستثمارات، ومكاسب صرف العملات، والتحويلات من كيانات الأمم المتحدة الأخرى، وما إلى ذلك).

جيم - تخصيص الموارد للبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة

46 - تشهد البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة تحديات متنوعة وتحتاج إلى الدعم للتغلب على المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة. ويبين الجدول 2 حدوث زيادة مطردة وكبيرة في الموارد المخصصة للأنشطة التنفيذية التي تنفق في مجموعات البلدان الضعيفة. وبين عامي 2018 و 2022، شهدت جميع المجموعات، باستثناء مجموعة البلدان الأفريقية، زيادة في الإنفاق بقدر تجاوز متوسط الزيادة التي شهدتها جميع البلدان المضيفة.

الجدول 2

الإنفاق على الأنشطة التنفيذية حسب مجموعات البلدان

مجموعات البلدان	*أعداد البلدان*	*إجمالي الإنفاق على الأنشطة التنفيذية في عام 2022 (بملايين دولارات الولايات المتحدة)*	*النفقات كحصة من المجموع على الصعيد القطري (النسبة المئوية)*	*اتجاه الإنفاق على مدى أربع سنوات (النسبة المئوية) بالقيمة الحقيقية*	*نصيب الفرد من الإنفاق (بدولارات الولايات المتحدة)*	*النفقات الإنمائية في عام 2022 (بملايين دولارات الولايات المتحدة)*
أقل البلدان نمواً	45	20 645	50,7	+52	18,36	5 449
الدول الجزرية الصغيرة النامية	57	1 218	3,0	+71	17,03	841
البلدان النامية غير الساحلية	32	11 603	28,5	+53	20,56	3 266
أفريقيا	55	16 371	40,2	+44	11,49	5 549
البلدان المتوسطة الدخل	109	20 579	50,5	+58	3,52	8 654
البلدان التي تعاني من حالات طوارئ معقدة	26	23 635	58,0	لا ينطبق	23,52	4 930
حكومات جميع البلدان المضيفة	162	39 788	97,7	+51	5,99	12 889

47 - ومنذ عام 2014، حدثت زيادة مطردة في الموارد التي أنفقت على الأنشطة التنفيذية في أقل البلدان نموا، كما هو مبين في الشكل 22. وقد أنفق أكثر من نصف إجمالي الإنفاق القطري في هذه المجموعة من البلدان، مما يمثل تراجعا عن فترة السنوات الأربع الممتدة بين عامي 2014 و 2018، التي انخفض فيها الإنفاق إلى أقل من 50 في المائة. ويمكن أن تعزى الزيادة التي حدثت في الآونة الأخيرة في معظمها إلى تزايد الأنشطة الإنسانية. وظل حجم الإنفاق على الأنشطة الإنمائية، معبرا عنه بالقيمة الحقيقية، مستقرا على مدى العقد الماضي، وانخفضت نسبة النفقات الإنمائية الإجمالية المصروفة في أقل البلدان نموا. وفي عام 2022، استفادت أقل البلدان نموا من 41 في المائة من إجمالي الإنفاق الإنمائي، مقارنة بنسبة 55 في المائة من إجمالي الإنفاق الإنساني. وجاء نحو 10 في المائة من الموارد التي أنفقت في أقل البلدان نموا في عام 2022 من التمويل الأساسي، مما يدل على انخفاض قدره 3 نقاط مئوية عن عام 2021.

الشكل 22

النفقات في أقل البلدان نموا، 2011-2022

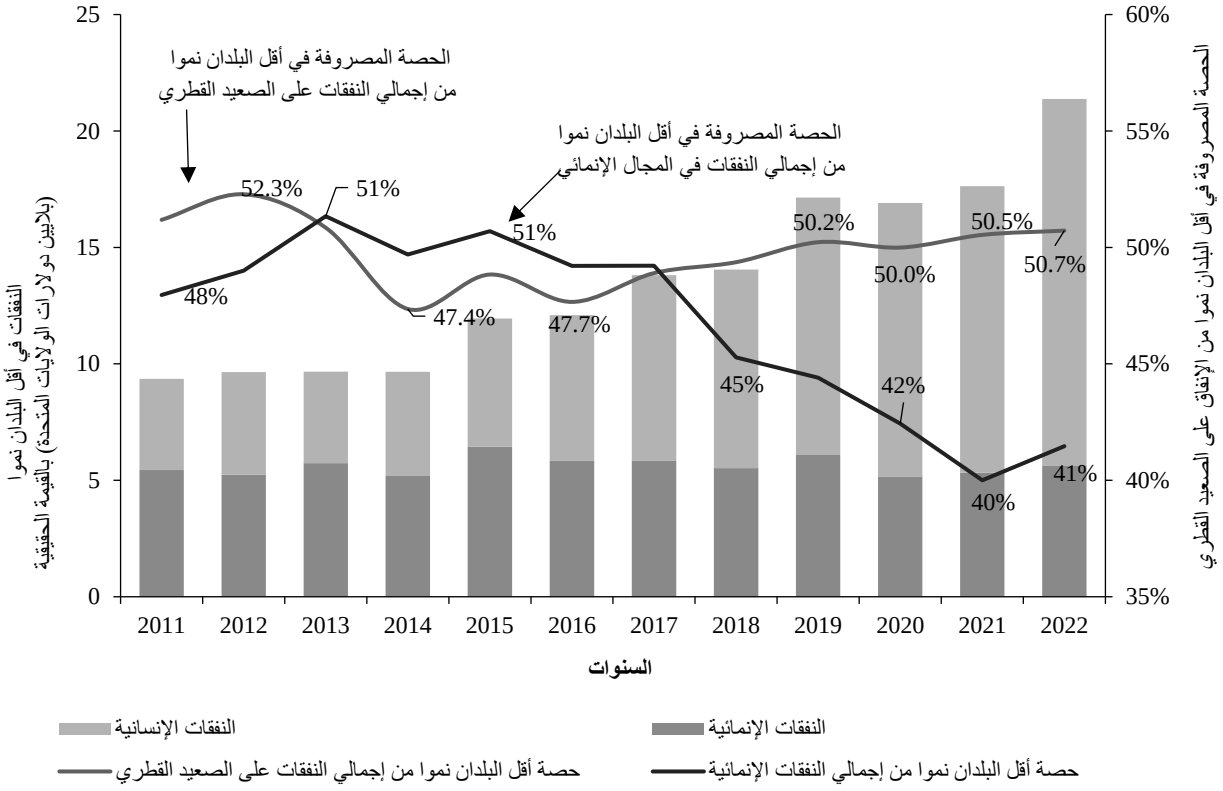

المصدر: مجلس الرؤساء التنفيذيين، 2024.

48 - و بين عامي 2021 و 2022، شهد الإنفاق على الأنشطة التنفيذية في البلدان النامية غير الساحلية أكبر زيادة بين مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة. وبلغت الزيادة نسبة 26 في المائة في إجمالي الإنفاق، مدفوعة بزيادة بنسبة 43 في المائة في الإنفاق الإنساني، في حين أن الإنفاق الإنمائي انخفض بمقدار 100 مليون دولار ليصل إلى 3,3 بلايين دولار في عام 2022. ومنذ عام 2017، زاد إجمالي الإنفاق في البلدان النامية غير الساحلية بنسبة 67 في المائة بالقيمة الحقيقية. وأدى ذلك إلى ارتفاع حصة النفقات المخصصة لهذه المجموعة إلى 28,5 في المائة من إجمالي الإنفاق على الصعيد القطري في عام 2022. ومع ذلك، لا تزال الحصة أقل مما كانت عليه في الفترة السابقة لعام 2017، كما هو موضح في الشكل 23.

الشكل 23

الإنفاق في البلدان النامية غير الساحلية، 2014-2022

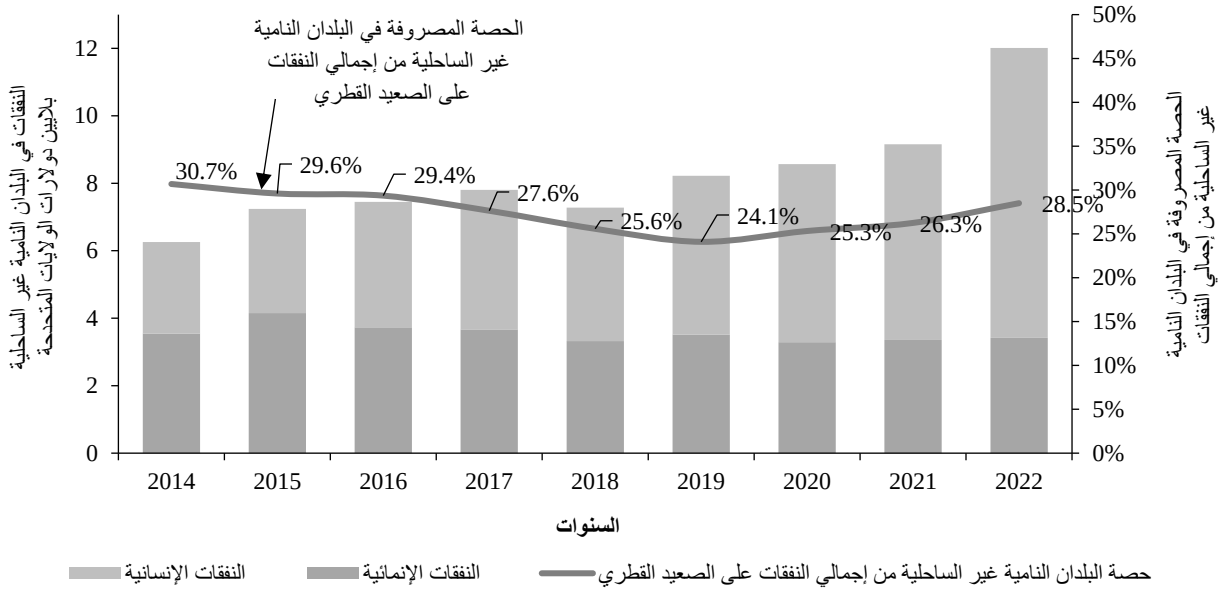

المصدر: مجلس الرؤساء التنفيذيين، 2024.

49 - وفي عام 2022، شهد الإنفاق في الدول الجزرية الصغيرة النامية انخفاضا بنسبة 7 في المائة، يمكن أن يعزى ذلك إلى انخفاض الإنفاق على الأنشطة الإنمائية بنسبة 17 في المائة (انظر الشكل 24). ونظرا لشدة ضعف هذه البلدان ومواقعها النائية، فلا بد من كميات كافية من الموارد المرنة لتمكين الأمم المتحدة من تقديم دعم سريع وعاجل. ولذلك، فإن ما يبعث على الأمل أن، مقارنة بإجمالي الموارد المرصودة على الصعيد العالمي، كانت نسبة أعلى من الموارد المنفقة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في شكل موارد أساسية أو أموال من صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات. ومن مجموع النفقات المصروفة في تلك الدول في عام 2022، بلغت نسبة الموارد الأساسية 17,2 في المائة، وبلغت نسبة الموارد الأخرى الموجهة عن طريق صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات 11,1 في المائة. ويمكن أن يقارن هاتين النسبتين بحصتَيْ 12,7 في المائة و 7,1 في المائة، على التوالي، المنفقة في جميع البلدان.

الشكل 24

الإنفاق في البلدان النامية غير الساحلية، 2014-2022

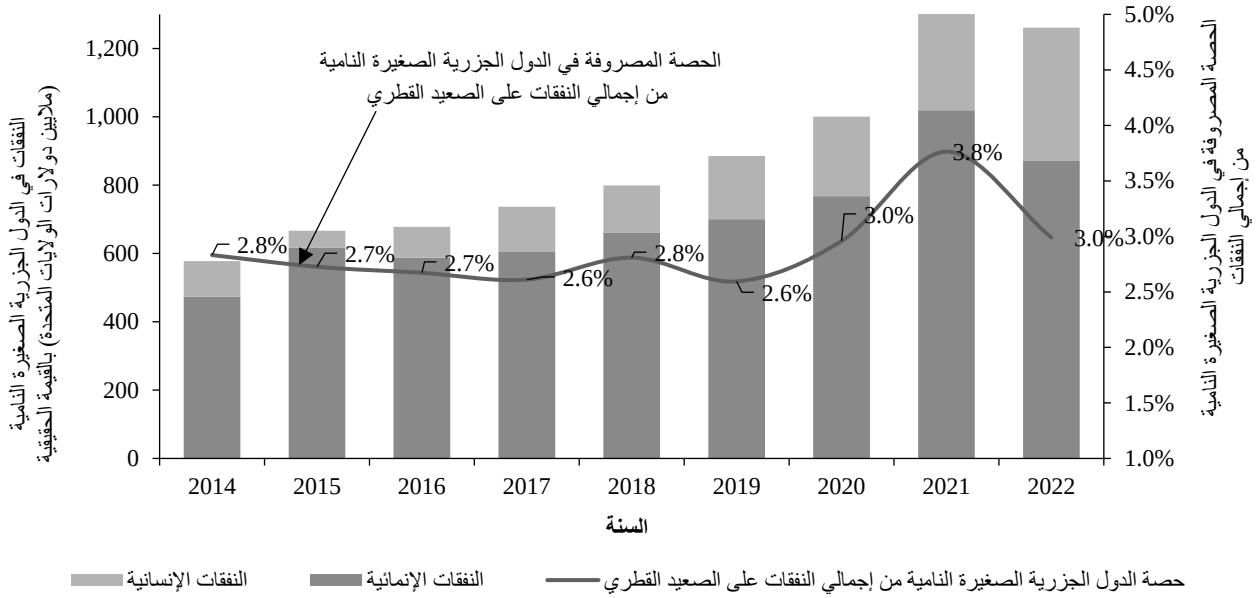

المصدر: مجلس الرؤساء التنفيذيين، 2024.

50 - وشهدت موارد الأنشطة التنفيذية في البلدان الأفريقية نموا بنسبة 9 في المائة، أو 1,3 بليون دولار، بين عامي 2021 و 2022. بيد أن هذا كان موزعا بشكل غير متساوٍ على أجزاء القارة الأفريقية. ولم يزد الإنفاق إلا في 30 بلدا من أصل 55 بلدا، في حين تجدر الإشارة إلى زيادتين ملحوظتين في الصومال (51 في المائة) وأنغولا (40 في المائة). وعلى النقيض من ذلك، شهد 23 بلدا انخفاضا في الإنفاق، وكانت ليسوتو (25 في المائة) أكثر تلك البلدان تضررا. وظل الإنفاق في موريشيوس وملاوي مستقرا. وتبين أحدث البيانات المسجلة في عام 2022 أن أفريقيا تستأثر بنسبة 40 في المائة من إجمالي إنفاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على المستوى القطري، ويمثل ذلك انخفاضا عن نسبة 42 في المائة المنفقة في عام 2021.

51 - وشهد الإنفاق ضمن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في البلدان المتوسطة الدخل نموا بنسبة 52 في المائة بالقيمة الحقيقية منذ عام 2018. وتشمل هذه الفئة مجموعة متنوعة مؤلفة من 109 بلدان، من بينها 21 بلدا من أقل البلدان نموا، و 20 بلدا ناميا غير ساحلي، و 28 دولة جزرية صغيرة نامية، و 11 بلدا تنفَّذ فيها خطة استجابة إنسانية، مما يشير إلى أنها تواجه حالات طوارئ معقدة. ويعرض الشكل 25 الإنفاق على الأنشطة التنفيذية في مختلف المجموعات الفرعية للبلدان المتوسطة الدخل، مبيَّنا على أساس نصيب الفرد. ويبلغ الإنفاق أعلى مستوياته في البلدان المتوسطة الدخل التي هي أيضا دول جزرية صغيرة نامية، ويخصَّص معظمه للأنشطة الإنمائية فيها.

الشكل 25

نصيب الفرد من النفقات في البلدان المتوسطة الدخل، 2022

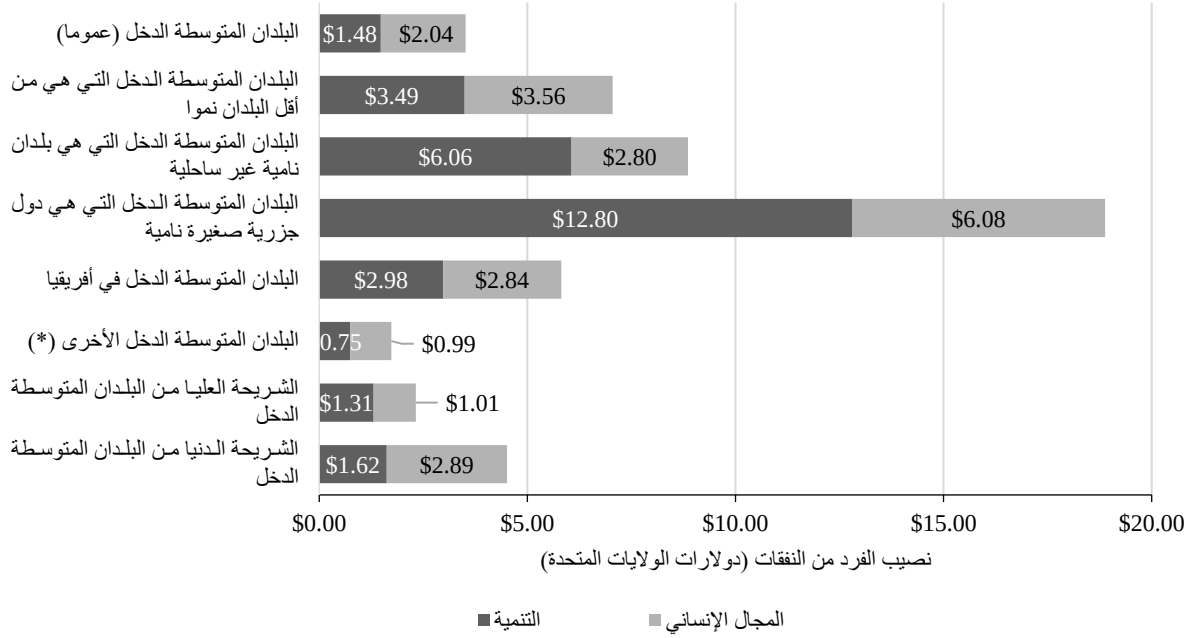

المصدر: مجلس الرؤساء التنفيذيين، 2024.

(*) البلدان المتوسطة الدخل التي لا تندرج في أي من المجموعات التالية: أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وأفريقيا، والبلدان التي تمر بحالات طوارئ معقدة وُضعت لها خطة استجابة إنسانية.

رابعا - الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بتدفقات التمويل

52 - يساعد تعزيز الشفافية والمساءلة بالزيادة في وضوح الصلات بين التمويل والنتائج على بناء شراكات استراتيجية طويلة الأجل وقائمة على الثقة بين كيانات الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمساهمين الماليين الآخرين. ويتضح من الدراسة الاستقصائية للحكومات لعام 2023 أن معظم المساهمين الماليين يقدرون أهمية التمويل الجماعي الأساسي أو المرن، ولكن القلق يساورهم بشأن ظهور النتائج والمساءلة عنها، ويشمل ذلك التقارير العالية الجودة. وعلى العموم، أشارت الحكومات المساهِمة ماليا بأكبر المبالغ إلى أن نوعية شفافية الإبلاغ عن النتائج تراوحت بين الجيد والمقبول. غير أن البلدان المساهمة اعتبرت عموما أن جودة الإبلاغ عن النتائج المحققة بالموارد المخصصة لمشاريع محددة جودة أعلى مما اتسم به الإبلاغ عن النتائج المحققة بالموارد الأساسية (انظر الشكل 26).

الشكل 26

التقارير المقدمة من الدول الأعضاء المساهمة الرئيسية بشأن جودة تقارير الأمم المتحدة عن النتائج

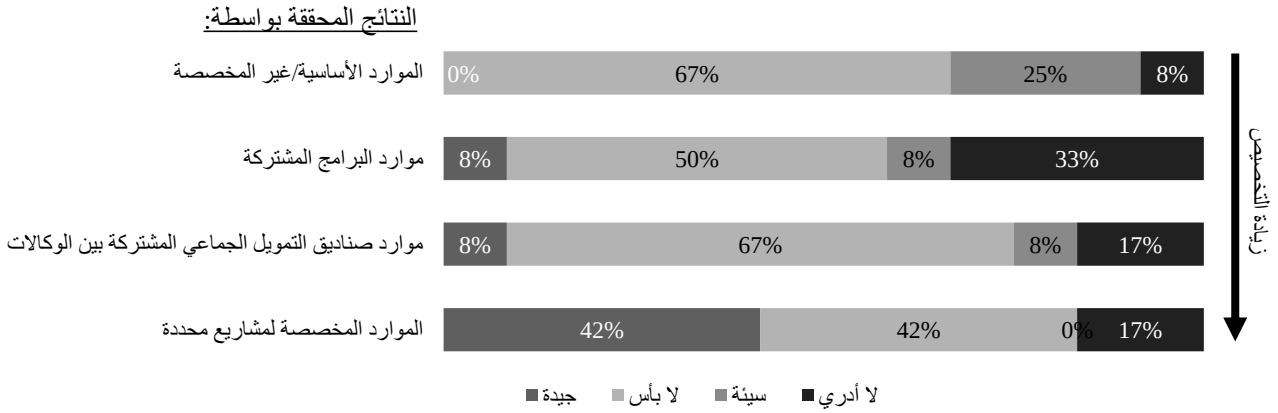

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الدراسة الاستقصائية للحكومات عام 2023.

الإبلاغ على الصعيد العالمي

53 - أشارت الحكومات التي تقدم أكبر المساهمات المالية أن أحد الأسباب الرئيسية لإحجامها عن زيادة درجة مرونة تمويلها تتمثل في الافتقار إلى الوضوح الكافي بشأن استخدام الموارد الأساسية وقدرة الأمم المتحدة على إثبات قيمة التمويل الأساسي مقابل المال. ويحاول العديد من كيانات الأمم المتحدة معالجة هذه الشواغل، وهي تقوم الآن بإعداد تقارير سنوية تبين ما تُدفع تكاليفه من الموارد الأساسية والكيفية التي تحفز بها الموارد الأساسية التغيير التحويلي في المجالات المشمولة بولاياتها وخططها الاستراتيجية. وتعترف هذه التقارير أيضا بالمساهمين الماليين، ولا سيما الذين يقدمون الموارد الأساسية والموارد المخصصة بمرونة. ومن خلال اتفاق التمويل، التزمت الكيانات بتحسين نوعية التقارير المقدمة إلى الدول الأعضاء وإمكانية الحصول عليها، بما في ذلك التقارير المتعلقة باحتياجات التمويل والميزانيات والنفقات مقابل النتائج، لكي تكون لدى الحكومات معلومات كاملة عن كيفية استخدام مساهماتها المالية.

54 - وفي عام 2023، استمر التحسن في التقارير المقدمة إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين بشأن بيانات التمويل على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وتسعى مبادرة مكعب البيانات (Data Cube)، التي تم إنشاؤها في عام 2018 على أساس ستة معايير مشتركة لبيانات الأمم المتحدة، إلى تحقيق هدف طويل الأجل يتمثل في ضمان توافر بيانات مالية موثوقة وقابلة للمقارنة يمكن التحقق منها مع حسن توقيتها على نطاق المنظومة وعلى مستوى الكيانات بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. ولا تزال استراتيجية مكعب البيانات الجارية في الفترة 2022-2025 تحرز التقدم نحو مطمح يتمثل في ضمان توافر بيانات مالية مصنفة تصنيفا تاما في كل بلد، مع توفير المزيد من البيانات في عام 2023 على الموقع الشبكي لمجلس الرؤساء التنفيذيين. وعندما يتم تنفيذ استراتيجية الفترة 2022-2025 بالكامل، سيتمكن أصحاب المصلحة من أخذ نظرة عامة شاملة على ما تنفقه كيانات الأمم المتحدة من أجل دعم كل هدف من أهداف التنمية المستدامة حسب الموقع الجغرافي ونوع التدخل. وقد تم تطبيق معيار بيانات سابع حول مؤشر الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين في عام 2023، وسيتم استخدامه في تقديم التقارير على مستوى الأنشطة إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمبادرة الدولية للشفافية في المعونة.

55 - وفي الوقت الحالي، تَنشر 61 في المائة من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بيانات مالية وفقا للمبادرة الدولية للشفافية في المعونة. وظل هذا الجزء على حاله تقريبا خلال السنتين الماضيتين، وتوجد مقرات معظم الكيانات التي لم تقدم بعد تقارير وفقا لهذا المعيار في الأمانة العامة للأمم المتحدة.

الإبلاغ على الصعيد العالمي

56 - على الصعيد القطري، تشكل تقارير النتائج السنوية الأداة المستخدمة في الأمم المتحدة لدعم تبادل المعلومات والمساءلة عن النتائج مع البلدان المضيفة. وفي عام 2023، أعدت جميع الأفرقة القطرية تقارير عن النتائج، مقارنة بنسبة 69 في المائة منها في عام 2020.

57 - ويجري على نحو متزايد إعداد أطر التمويل على المستوى القطري التي تبين حجم ومزيج الموارد اللازمة لتحقيق نتائج إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. ويتم تحديث تلك الأطر بانتظام لإعطاء صورة واقعية عن حالة التمويل وتسليط الضوء على أي فجوات تمويلية قائمة. وفي عام 2023، كانت لدى 75 في المائة من أفرقة الأمم المتحدة القطرية أطر تمويل كاملة التشغيل، يتم تحديثها سنويا، ويمثل ذلك زيادة قدرها 8 نقاط مئوية عن عام 2021.

58 - وإسهاما في إحراز تقدم في نشر أطر التمويل على الصعيد القطري، يقدم عدد متزايد من أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية البيانات المالية اللازمة لإعداد أطر تمويل شاملة ومستكملة، على الرغم من أن مجال التحسين لا يزال مفتوحا. وأشار نحو 63 في المائة من المنسقين المقيمين إلى أن معظم أعضاء الأفرقة القطرية يقدمون بيانات مالية كافية وفي الوقت المناسب، وهي نسبة تجاوزت نسبة 49 في المائة المسجلة في عام 2019. بيد أن 76 في المائة من المنسقين المقيمين يرون أن معظم أعضاء الأفرقة القطرية لا يبلغونهم باتصالاتهم مع الشركاء في التمويل بانتظام يكفي لتمكينهم من الوفاء باحتياجاتهم في مجال التنسيق. كما إن ذلك يجعل من الصعب الحفاظ على إطار تمويل دقيق والقيام بتنسيق نهج متكامل لتمويل إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة في كل بلد من البلدان.

حوارات منظّمة بشأن التمويل

59 - تهدف الحوارات المنظمة بشأن التمويل التي تُعقد بين كيانات الأمم المتحدة ومجالس إدارتها إلى تهيئة أرضية مشتركة وإقامة جسور للتفاهم لمساعدة الطرفين على الامتثال لروح اتفاق التمويل. وقد عقد نحو 62 في المائة من كيانات الأمم المتحدة حوارا منظما واحدا على الأقل بشأن التمويل مع مجالس إدارتها في عام 2023، وهو ما يشكل انخفاضا عن نسبة 79 في المائة المسجلة خلال العام السابق. ولا يشمل هذا كياناتِ الأمانة العامة التي تجرى حوارات التمويل الخاصة بها من خلال عمليات الجمعية العامة ذات الصلة، التي تضطلع بها اللجنة الخامسة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وتعقد بعض الكيانات حوارات بشأن التمويل مع مجالس إدارتها مرة كل عامين، ويمثل ذلك السببَ الرئيسي الكامن وراء قيام عدد أقل من الكيانات بإجراء مثل هذه الحوارات في عام 2023. وبشكل عام، أتاحت حوارات التمويل المنظمة التي عقدت في عام 2023 للكيانات الفرصة لإبلاغ مجالس إدارتها بحالة تمويلها، وشمل ذلك تسليط الضوء على فجوات التمويل وتأثيرها. وتطرقت الحوارات إلى العديد من المواضيع التي يغطيها هذا التقرير، بما في ذلك الافتقار إلى التمويل الأساسي، والحاجة إلى الحد من التخصيص، وتنويع مصادر

التمويل، وزيادة التمويل المتعدد السنوات، فضلا عن ضرورة إبلاغ الدول الأعضاء بالتقدم المحرز في الوفاء بالالتزامات الواردة في اتفاق التمويل.

استرداد التكاليف

60 - تحدث سياسات استرداد التكاليف آثارا كبيرة على الشفافية المؤسسية. ويعني استرداد التكاليف استرداد التكاليف غير البرنامجية المرتبطة بتنفيذ البرامج. وقد جدد الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات تأكيد مبدأ الاسترداد الكامل للتكاليف، الذي يقتضي أن تتفادى الكيانات استخدام الموارد الأساسية لدعم التكاليف المرتبطة بالأنشطة الممولة من الموارد غير الأساسية. ويكتسي الالتزام بهذا المبدأ أهمية خاصة عندما يكون هناك اختلال كبير في التوازن بين التمويل الأساسي وغير الأساسي. وفي عام 2023، أبلغ 79 في المائة من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مجالسَ إدارتها عما اعتمدته من سياسات ومعدلات لاسترداد التكاليف. وقدم حوالي 78 في المائة من الكيانات تقديرات بشأن مبالغ استرداد التكاليف، وقدم 53 في المائة مبالغ فعلية مستردة من خلال توفير أنشطة ممولة من الموارد غير الأساسية.

61 - وتمكّن الإعفاءات من رسوم استرداد التكاليف شركاء التمويل من تفادي المعدل القياسي لاسترداد التكاليف بالنسبة لاتفاقات معينة. وقد قصرت كيانات الأمم المتحدة استخدام الإعفاءات من رسوم استرداد التكاليف على 6 إعفاءات لكل كيان في المتوسط، مما يعني ضمنا تحقيق الإدارة الفعالة للإعفاءات. وتؤدي هذه الإعفاءات إلى تأثير ضئيل على إيرادات تكاليف الدعم، التي قدرت بنحو 4 ملايين دولار في عام 2022، أو 0,05 في المائة من إجمالي التمويل الأساسي. ومع ذلك، ينبغي للكيانات أن تواصل الإبلاغ عن إصدار الإعفاءات وأثرها المالي للتمكين من الإشراف الفعال على تطبيق سياسة استرداد التكاليف الخاصة بكل كيان. وعلى نطاق أوسع، ينبغي للكيانات أن تواصل التقييم الدوري لمعرفة ما إذا كانت سياساتها في استرداد التكاليف تحول بفعالية دون الاضطرار إلى استخدام الموارد الأساسية لدعم الأنشطة الممولة من الموارد غير الأساسية.

خامسا - خاتمة

62 - بالنظر إلى مجمل التحليل الوارد أعلاه، يتبين أنه يشدد على أن هيكل التمويل الحالي الذي تعمل به منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، والذي أبرزه الانخفاض المستمر في الحصة الأساسية من مجموع التمويل، وعدم القدرة على التنبؤ، والاعتماد بقوة على عدد صغير من الحكومات المساهمة، ليس هيكل تمويل يتسم بالاستدامة بالنسبة لمنظومة تحتاج إلى توسيع نطاق عملها وإلى إحداث أثر متكامل واستراتيجي. ويؤكد ذلك الحاجة إلى أن يكون اتفاق التمويل المجدد والطموح محركا مفيدا للتغيير الحقيقي في أنماط تمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، مما يمكن المنظومة بشكل أفضل من أداء دور مركزي وتنسيقي في العمل التحويلي الذي دعا إليه الإعلان السياسي المعتمد في عام 2023 في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة.